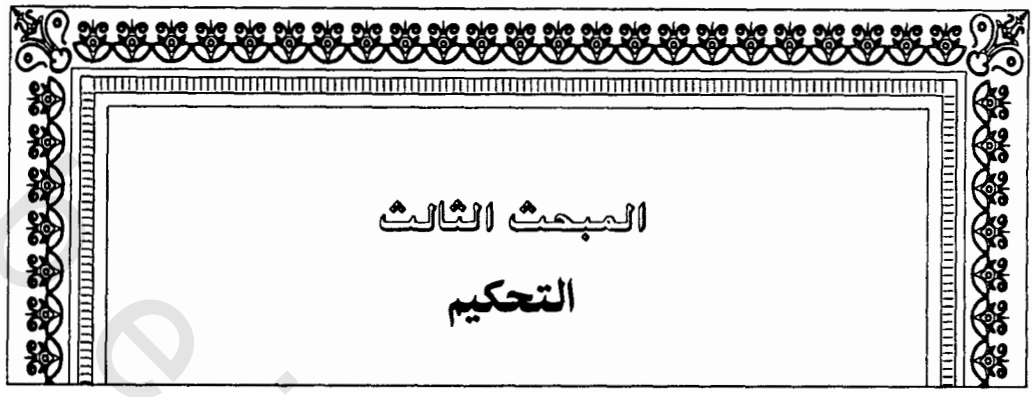

المبحث الثالث

التحكيم

تم الاتفاق بين الفريقين على التحكيم بعد انتهاء موقعة صفين؛ وهو أن يحكّم كل واحد منهما رجلاً من جهته ثم يتفق الحكمان على ما فيه مصلحة المسلمين، فوكّل معاوية عمرو بن العاص ووكل عليّ أبا موسى الأشعري ﷺ جميعاً، وكتبت بين الفريقين وثيقة في ذلك، وكان مقر اجتماع الحكمين في دومة الجندل في شهر رمضان سنة 37هـ، وقد رأى قسم من جيش علي ﷺ أن عمله هذا ذنب يوجب الكفر، فعليه أن يتوب إلى الله تعالى، وخرجوا عليه فسموا الخوارج، فأرسل علي ﷺ إليهم ابن عباس ﷺ فناظرهم وجادلهم ثم ناظرهم علي ﷺ بنفسه فرجعت طائفة منهم وأبت طائفة أخرى، فجرت بينهم وبين عليّ ﷺ حروب أضعفت من جيشه وأنهكت أصحابه، وما زالوا به حتى قتلوه غيلة، وسيأتي تفصيل ذلك في محله بإذن الله تعالى.

تعد قضية التحكيم من أخطر الموضوعات في تاريخ الخلافة الراشدة، وقد تاه فيها كثير من الكُتَّاب، وتخبط فيها آخرون وسطروها في كتبهم ومؤلفاتهم، وقد اعتمدوا على الروايات الضعيفة والموضوعة التي شوهت الصحابة الكرام وخصوصاً أبا موسى الأشعري الذي وصفوه بأنه كان أبله ضعيف الرأي مخدوعاً في القول، وبأنه كان على جانب كبير من الغفلة ولذلك خدعه عمرو بن العاص في قضيّة التحكيم، ووصفوا عمرو بن العاص ﷺ بأنه كان صاحب مكر وخداع، فكل هذه الصفات الذميمة حاول المغرضون والحاقدون على الإسلام إلصاقها بهذين الرجلين العظيمين اللذين اختارهما المسلمون ليفصلا في خلاف كبير أدّى إلى قتل كثير من المسلمين، وقد تعامل الكثير من المؤرخين والأدباء والباحثين مع الروايات التي وضعها خصوم الصحابة الكرام على أنها حقائق تاريخية، وقد تلقاها الناس منهم بالقبول دون تمحيص لها وكأنها صحيحة

لا مرية فيها؛ وقد يكون لصياغتها القصصية المثيرة وما زعم فيها من خداع ومكر أثر في اهتمام الناس بها وعناية المؤرخين بتدوينها. وليعلم أن كلامنا هذا ينصب على التفصيلات لا على أصل التحكيم حيث إن أصله حق لا شك فيه[1].

وقد رأيت أن يكون المدخل في هذا المبحث التعريف بسيرة الصحابيين أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص رضي الله عنهما.

أولاً: سيرة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:

هو عبد الله بن قيس بن حضّار بن حرب، الإمام الكبير، صاحب رسول الله ﷺ، أبو موسى الأشعري التميمي الفقيه المُقري[2] وقد أسلم أبو موسى بمكة قديماً، قال ابن سعد: قدم مكة فحالف سعيد بن العاص، وأسلم قديماً وهاجر إلى أرض الحبشة[3]، وتذكر بعض الروايات أنه رجع إلى قومه للدعوة إلى الله. وقد جمع ابن حجر بين الروايات في إسلامه فقال: وقد استشكل ذكر أبي موسى فيهم، لأن المذكور في الصحيح أن أبا موسى خرج من بلاده هو وجماعة قاصداً النبي ﷺ بخيبر... ويمكن الجمع بأن يكون أبو موسى هاجر أولاً إلى مكة فأسلم، فبعثه النبي ﷺ مع من بعث إلى الحبشة، فتوجه إلى بلاد قومه، وهم مقابل الحبشة من الجانب الشرقي، فلما تحقق استقرار النبي ﷺ وأصحابه بالمدينة هاجر هو ومن أسلم من قومه إلى المدينة فألقتهم السفينة لأجل هيجان الريح من الحبشة، فهذا محتمل وفيه جمع بين الأخبار فليعتمد[4].

1 - أوسمة الشرف التي وضعها رسول الله ﷺ على صدر أبي موسى رضي الله عنه:

أ - لكم الهجرة مرتين، هاجرتم إلى النجاشي، وهاجرتم إليَّ:

عن أبي موسى قال: خرجنا من اليمن في بضع وخمسين من قومي ونحن ثلاثة إخوة: أنا، وأبو رُهْم، وأبو عامر، فأخرجتنا سفينتنا إلى النَّجاشي، وعنده جعفر وأصحابه، فأقبلنا حين افتتحت خيبر، فقال رسول الله ﷺ: «**لكم الهجرة مرتين:**

(1) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري: ص (378)، تنزيه خال أمير المؤمنين معاوية: ص (38).
(2) سير أعلام النبلاء (2/ 381).
(3) الطبقات (4/ 107).
(4) فتح الباري (7/ 189).

هاجرتم إلى النجاشي وهاجرتم إليَّ»[1]، وعن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يقدم عليكم غداً قوم هم أرق قلوباً للإسلام منكم».

فقدم الأشعريون؛ فلما دنوا جعلوا يرتجزون:

غداً نلقى الأحبة محمداً وحزبه

فلما قدموا تصافحوا، فكانوا أوّل من أحدث المصافحة[2].

ب - هم قومك يا أبا موسى:

عن عياض الأشعري ﷺ قال: لما نزلت: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54]. قال رسول الله ﷺ: «هم قومك يا أبا موسى»، وأومأ إليه[3].

جـ - اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه وأدخله يوم القيامة مدخلاً كريماً:

عن أبي موسى قال: لما فرغ رسول الله ﷺ من حنين بعث أبا عامر الأشعري على جيش أوطاس، فلقي دريد بن الصمة فقتل دريد، وهزم الله أصحابه؛ فرمى رجل أبا عامر في ركبته بسهم فأثبته[4]. فقلت: يا عم، من رماك؟ فأشار إليه. فقصدت له، فلحقته، فلما رآني، ولى ذاهباً، فجعلت أقول له: ألا تستحي؟ ألست عربياً؟ ألا تثبت؟ قال: فكفَّ، فالتقيت أنا وهو فاختلفنا ضربتين، فقتلته، ثم رجعت إلى أبي عامر، فقلت: قد قتل الله صاحبك. قال: فانزع هذا السهم. فنزعته فنزا منه الماء. فقال: يا ابن أخي، انطلق إلى رسول الله ﷺ فأقرئه مني السلام، وقل له يستغفر لي. واستخلفني أبو عامر على الناس، فمكث يسيراً، ثم مات. فلما قدمنا، وأخبرت النبي ﷺ، توضأ، ثم رفع يديه، ثم قال: «اللهم اغفر لعبيد بن أبي عامر». حتى رأيت بياض إبطيه، ثم قال: «اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك». فقلت: ولي يا رسول الله؟ فقال: «اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه وأدخله يوم القيامة مدخلاً كريماً»[5].

---

(1) مسلم رقم (2502).
(2) سير أعلام النبلاء (2/ 384) إسناده صحيح.
(3) المستدرك (2/ 313) صححه الحاكم ووثقه الذهبي، سير أعلام النبلاء (4/ 238).
(4) سير أعلام النبلاء (2/ 385).
(5) مسلم، رقم (2498).

د - إن هذا قد ردَّ البشرى فاقبلا أنتما:

عن أبي موسى، قال: كنت عند رسول الله ﷺ بالجعرانة[1] فأتى أعرابي فقال: ألا تنجز لي ما وعدتني؟ قال: «**أبشر**». قال: قد أكثرت من البشرى. فأقبل رسول الله ﷺ عليّ وعلى بلال، فقال: «**إنّ هذا قد ردَّ البشرى فاقبلا أنتما**». فقالا: قبلنا يا رسول الله، فدعا بقدح، فغسل يديه ووجهه فيه، ومجّ فيه، ثم قال: «**اشربا منه، وأفرغا على رؤوسكما ونحوركما**»، ففعلا، فنادت أم سلمة من وراء الستر: أن أفضلا لأمكما، فأفضلا لها منه[2].

هـ - لقد أعطي مزماراً من مزامير آل داود:

عن ابن بريدة عن أبيه قال: خرجت ليلة من المسجد، فإذا النبي ﷺ عند باب المسجد قائم، وإذا رجل يصلي، فقال لي: «**يا بريدة، أتراهُ يُرائي؟**» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «**بل هو مؤمن منيب، لقد أعطي مزماراً من مزامير آل داود**». فأتيته فإذا هو أبو موسى الأشعري؛ فأخبرته[3].

و - يا عبد الله بن قيس، ألا أدلك على كلمة من كنوز الجنة؟

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، وكان القوم يصعدون ثنية أو عقبة، فإذا أصعد الرجل قال: لا إله إلا الله، والله أكبر - أحسبه قال: بأعلى صوته - ورسول الله ﷺ على بغلته يعترضها في الجبل، فقال: «**أيها الناس، إنكم لا تنادون أصمَّ ولا غائباً**»، ثم قال: «**يا عبد الله بن قيس - أو يا أبا موسى - ألا أدلك على كلمة من كنوز الجنة؟**» قلت: بلى يا رسول الله. قال: «**قل: لا حول ولا قوة إلا بالله**»[4].

ز - يسّرا ولا تعسّرا وتطاوعا ولا تُنفّرا:

استعمل رسول الله ﷺ أبا موسى على زبيد وعدن[5] وأرسله مع معاذ إلى اليمن،

---

(1) الجعرانة: بين مكة والطائف وهي أقرب إلى مكة.
(2) مسلم، رقم (2497).
(3) مسلم، رقم (793)، مجمع الزوائد (9/ 358).
(4) مسلم، رقم (2704).
(5) تاريخ خليفة بن خياط: ص (97)، تحقيق مواقف الصحابة (12/ 226).

فعن أبي موسى أن النبي ﷺ لما بعثه ومعاذاً إلى اليمن، قال لهما: «**يَسِّرا ولا تُعَسِّرا وتطاوعا ولا تنفِّرا**»، فقال له أبو موسى: إن لنا بأرضنا شراباً، يصنع من العسل يقال له التبغ، ومن الشعير يقال له: المِزْر، قال: «**كل مسكرٍ حرام**»، فقال لي معاذ: كيف تقرأ القرآن؟ قلت: أقرأه في صلاتي، وعلى راحلتي، وقائماً وقاعداً، أتفوقه تفوقاً، يعني شيئاً بعد شيء، قال: فقال معاذ: لكني أنام ثم أقوم، فأحتسب نومتي كما أحتسب قومتي، قال: وكأن معاذاً فُضِّل عليه[1].

2 – مكانة أبي موسى عند عمر بن الخطاب رضي الله عنهما:

كان أبو موسى من ضمن أعمدة الدولة في عهد عمر، وكان قائداً للجيوش في فتح قمّ وقاشان[2] وموقعة تستر[3]، كما كان من مؤسسي المدرسة البصرية في عهد الفاروق وكان يعد من أعلم الصحابة، وقد قدم البصرة، وعلّم بها[4].

وقد تأثر بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان بينهما مراسلات، وكان أبو موسى رضي الله عنه قد اشتهر بالعلم والعبادة والورع والحياء، وعزة النفس وعفتها، والزهد في الدنيا والثبات على الإسلام، ويعد أبو موسى رضي الله عنه من كبار علماء الصحابة وفقهائهم ومفتيهم، فقد ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ في الطبقة الأولى من الصحابة رضي الله عنهم، كان عالماً عاملاً صالحاً تالياً لكتاب الله، إليه المنتهى في حسن الصوت بالقرآن، روى علماً طيباً مباركاً، أقرأ أهل البصرة وأفقههم، وقد كان رضي الله عنه كثير الملازمة للنبي ﷺ.

كما أنه تلقى من كبار الصحابة كعمر وعلي وأبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود، وتأثر أبو موسى على وجه الخصوص بعمر بن الخطاب كثيراً، وكان عمر يتعهده بالوصايا والكتب في أثناء ولايته الطويلة على البصرة، كما أن أبا موسى كان يرجع إلى عمر في كل ما يعرض له من القضايا، حتى عده الشعبي واحداً من أربعة قضاة، هم أشهر قضاة الأمة، فقال: قضاة الأمة: عمر، وعلي، وزيد بن ثابت، وأبو موسى[5]، وكان أبو موسى عندما

(1) البخاري، رقم (4344)، مسلم، رقم (1733).
(2) البداية والنهاية (7/ 114).
(3) البداية والنهاية (7/ 88).
(4) تفسير التابعين (1/ 423).
(5) سير أعلام النبلاء (2/ 389).

يأتي المدينة يحرص على مجالس عمر ﷺ وربما أمضى جزءاً كبيراً معه، فعن أبي بكر بن أبي موسى أن أبا موسى ﷺ أتى عمر بن الخطاب ﷺ بعد العشاء فقال له عمر: ما جاء بك؟ قال: جئت أتحدث إليك، قال: هذه الساعة؟ قال: إنه فقه. فجلس عمر فتحدثا طويلاً، ثم إن أبا موسى قال: الصلاة يا أمير المؤمنين، قال: إنا في صلاة[1].

وكما كان أبو موسى حريصاً على طلب العلم والتعلم كان حريصاً على نشر العلم وتعليم الناس وتفقيههم، وكان يحض الناس على التعلم والتعليم في خطبه، فعن أبي المهلب قال: سمعت أبا موسى على منبره وهو يقول: من علمه الله علماً فليعلمه، ولا يقولن ما ليس له به علم، فيكون من المتكلفين، ويمرق من الدين[2].

وقد جعل أبو موسى مسجد البصرة مركز نشاطه العلمي، وخصص جزءاً كبيراً من وقته لمجالسه العلمية، ولم يكتف بذلك، بل كان لا يدع فرصة تمر دون أن يستفيد منها في تعليم الناس وتفقيههم، فإذا ما سلّم من الصلاة استقبل ﷺ الناس، وأخذ يعلمهم ويضبط لهم قراءتهم للقرآن الكريم، قال ابن شوذب: كان أبو موسى إذا صلى الصبح استقبل الصفوف رجلاً رجلاً يقرئهم[3]، واشتهر أبو موسى بين الصحابة بجمال صوته، وحسن قراءته، فكان الناس يجتمعون عليه حين يسمعونه يقرأ، وكان عمر ﷺ إذا جلس عنده أبو موسى طلب منه أن يقرأ له ما يتيسر له من القرآن[4]، وقد وفقه الله لتعليم المسلمين، وبذل ﷺ كل ما يستطيع من جهد في تعليم القرآن ونشره بين الناس في كل البلاد التي نزل فيها، واستعان بصوته الجميل وقراءته الندية فاجتمع الناس عليه، وازدحم حوله طلاب العلم في مسجد البصرة، فقسمهم إلى مجموعات وحلق، فكان يطوف عليهم يسمعهم ويستمع منهم ويضبط لهم قراءتهم[5]، فكان القرآن الكريم شغله الشاغل ﷺ صرف له معظم أوقاته في حله وفي سفره، فعن أنس بن مالك قال: بعثني الأشعري إلى عمر ﷺ فقال عمر: كيف تركت الأشعري؟ فقلت له: تركته يعلم الناس

(1) أبو موسى الأشعري الصحابي العالم المجاهد، محمد طهماز، ص (121).
(2) الطبقات (4/ 107).
(3) سير أعلام النبلاء (2/ 298).
(4) أبو موسى الأشعري الصحابي العالم، ص (125، 126)، سير أعلام النبلاء (2/ 391).
(5) المصدر نفسه، ص (127)، سير أعلام النبلاء (2/ 389).

القرآن، فقال: أما إنه كيِّس[1]، ولا تُسمعها إياه[2]. حتى عندما كان يخرج إلى الجهاد كان يعلم ويفقِّه، فعن حطّاب بن عبد الله الرقاشي قال: كنا مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في جيش على ساحل دجلة، إذ حضرت الصلاة، فنادى مناديه للظهر، فقام الناس للوضوء، فتوضأ ثم صلى بهم، ثم جلسوا حلقاً، فلما حضرت العصر نادى منادي العصر، فهبَّ الناس للوضوء أيضاً فأمر مناديه: لا وضوء إلا على من أحدث. وأثمرت جهوده العلمية رضي الله عنه وقرت عينه برؤية عدد كبير حوله من حفاظ القرآن الكريم وعلمائه، زاد عددهم في البصرة وحدها على ثلاثمائة، ولما طلب عمر بن الخطاب من عماله أن يرفعوا إليه أسماء حفاظ القرآن لكي يكرمهم ويزيد عطاءهم، فكتب إليه أبو موسى أنه بلغ من قبلي ممن حمل القرآن ثلاثمائة وبضعة رجال[3].

واهتم أبو موسى رضي الله عنه بتعليم السنة وروايتها، فروى عنه عدد من الصحابة وكبار التابعين.

قال الذهبي رحمه الله:

حدّث عنه بريدة بن الحصيب، وأبو أمامة الباهلي، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وطارق بن شهاب، وسعيد بن المسيب، والأسود بن يزيد، وأبو وائل شقيق ابن سلمة، وأبو عثمان النهدي وخلق سواهم[4].

وكان رضي الله عنه شديد التمسك بسنة النبي ﷺ، دلَّ على ذلك مسيرته في الحياة وما أوصى به أولاده عند موته، ومع حرصه الشديد على السنة لم يكثر رضي الله عنه من رواية الأحاديث الشريفة كما هو حال كبار الصحابة رضي الله عنهم فقد كانوا يتهيبون من الرواية عن النبي ﷺ، وكان من المقربين لأبي موسى في البصرة أنس بن مالك ويعتبر من خواصه، فعن ثابت عن أنس قال: كنا مع أبي موسى في مسير، والناس يتكلمون ويذكرون الدنيا، قال أبو موسى: يا أنس إن هؤلاء يكاد أحدهم يفري الأديم بلسانه فرياً، فتعال فلنذكر ربنا ساعة، ثم قال: ما ثبر الناس -ما بطأ بهم -؟ قلت: الدنيا والشيطان

(1) الطبقات (4/ 108) رجاله ثقات، كيّس: عاقل فطن.
(2) سير أعلام النبلاء (2/ 390).
(3) أبو موسى الأشعري، ص (129).
(4) سير أعلام النبلاء (2/ 381).

والشهوات، قال: لا، لكن عُجِّلت الدنيا وغُيِّبت الآخرة، أما والله لو عاينوها ما عدّلوا ولا بدّلوا[1].

ولثقة أبي موسى بأنس فقد كان يكلفه أن يكون رسوله إلى أمير المؤمنين عمر، قال أنس: بعثني أبو موسى الأشعري من البصرة إلى عمر فسألني عن أحوال الناس، وبعد موقعة تستر أرسله أبو موسى إلى عمر بالأسرى والغنائم فقدم على عمر بصاحبها الهرمزان[2].

3 - ولاية أبي موسى في عهد عمر وعثمان وعلي ﷺ:

يعتبر أبو موسى - بحق - أشهر ولاة البصرة أيام عمر بن الخطاب، فقد فتحت في أيامه المواقع العديدة في فارس، فكان يجاهد بنفسه، ويرسل القادة للجهات المختلفة من البصرة، ففي أيامه تمكن البصريون من فتح الأهواز وما حولها وفتحوا العديد من المواضع المهمة، وكانت فترة ولايته حافلة بالجهاد، وقد تعاون أبو موسى مع الولاة المجاورين له في كثير من الحروب والفتوحات، وقد قام بجهود كبيرة لتنظيم المناطق المفتوحة وتعيين العمال عليها وتأمينها وترتيب مختلف شؤونها، وقد جرت العديد من المراسلات بين أبي موسى وعمر بن الخطاب في مختلف القضايا؛ منها توجيهه لأبي موسى في كيفية استقباله للناس في مجلس الإمارة، ومنها نصيحته لأبي موسى بالورع ومحاولة إسعاد الرعية، وهي قيِّمة قال فيها عمر: «أما بعد فإن أسعد الناس من سعدت به رعيته، وإن أشقى الناس من شقيت به رعيته، وإياك أن ترتع فيرتع عمالك، فيكون مثلك عند ذلك مثل البهيمة نظرت إلى خضرة من الأرض فرتعت فيها تبغي السمن وإنما حتفها في سمنها»[3].

وهناك العديد من الرسائل بين عمر وأبي موسى تدل على نواحٍ إدارية وتنفيذية مختلفة كان يقوم بها أبو موسى بتوجيه من عمر، وقد جمع معظم هذه المراسلات محمد حميد الله في كتابه القيم عن الوثائق السياسية[4].

---

(1) أنس بن مالك الخادم الأمين، عبد الحميد طهماز، ص (135).
(2) تاريخ الطبري (5/ 66).
(3) مناقب عمر لابن الجوزي، ص (130).
(4) الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة.

وتُعد فترة ولاية أبي موسى على البصرة من أفضل الفترات، حتى لقد عبر عنها أحد أحفاد البصريين فيما بعد، وهو الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: ما قدمها راكب خير لأهلها من أبي موسى[1]، إذ إن أبا موسى رَحِمَهُ اللَّهُ كان بالإضافة إلى إمارته خير معلم لأهلها، حيث علَّمهم القرآن وأمور الدين المختلفة[2].

وفي عهد عمر بن الخطاب كان العديد من المدن في فارس - والتي فتحت في زمنه - تخضع للبصرة وتدار من قبل والي البصرة الذي يعين عليها العمال من قبله، ويرتبطون به ارتباطاً مباشراً، وهكذا اعتبر أبو موسى من أعظم ولاة عمر، واعتبرت مراسلات عمر مع أبي موسى من أعظم المصادر التي كشفت سيرة عمر مع ولاته، وبينت ملامح أسلوبه في التعامل معهم[3].

وقد أوصى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصيته للخليفة من بعده ألا يقرَّ لي عامل أكثر من سنة، وأقر الأشعري أربع سنين[4].

وقد تولى أبو موسى منصب القضاء في عهد عمر، وكان كتاب عمر إليه في القضاء أنموذجاً ومثالاً يفيد كل قاض، بل وكل إداري، في كل زمان ومكان[5].

وقال عنه ابن القيم:

وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول، وبنوا عليه أصول الحكم، والشهادة، والمفتي أحوج شيء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه[6].

كما تولى الولاية في عهد عثمان واستقضاه ذو النورين على البصرة أيضاً، ولما قتل عثمان كان والياً على الكوفة، ولما تولى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخلافة، أخذ أبو موسى له البيعة من أهل الكوفة، إذ كان والياً عليها لعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحين استنفر الخليفة الكوفيين من ذي قار، رأى أبو موسى بوادر الفتنة والانشقاق بين المسلمين، فنصح لأهل الكوفة

(1) سير أعلام النبلاء (2/ 389).
(2) الولاية على البلدان (1/ 120).
(3) المصدر نفسه (1/ 120).
(4) سير أعلام النبلاء (2/ 391).
(5) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد، ص (262).
(6) إعلام الموقعين (1/ 186).

أن يلزموا بيوتهم ويعتزلوا هذا الأمر فإنما هي فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، ولكن لاختلاف وجهة نظره مع الخليفة عزل عن ولاية الكوفة[1].

إن حياة أبي موسى رضي الله عنه منذ إسلامه قضاها في نشر الإسلام وتعليم الناس العلم، وخاصة القرآن الذي اشتهر بقراءته، والجهاد في سبيل الله والحرص عليه، والفصل في الخصومات، ونشر العدل وضبط الولايات عن طريق القضاء والإدارة، ولا شك أن هذه المهامّ صعبة وتحتاج إلى مهارات وصفات فريدة من العلم والفهم والفطنة والحذق والورع والزهد، وقد أخذ منها أبو موسى بنصيب وافر، فاعتمد عليه رسول الله ﷺ ثم الخلفاء الأربعة من بعده رضوان الله عليهم[2]، فهل يتصور أن يثق رسول الله ﷺ ثم خلفاؤه بعده برجل يمكن أن تجوز عليه مثل الخدعة التي ترويها قصة التحكيم؟![3]

إن اختيار أبي موسى رضي الله عنه حكماً عن أهل العراق من قبل عليّ رضي الله عنه وأصحابه ينسجم تماماً مع الأحداث، فالمرحلة التالية هي مرحلة الصلح وجمع كلمة المسلمين، وأبو موسى الأشعري كان من دعاة الصلح والسلام، كما كان في الوقت نفسه محبوباً، مؤتمناً من قبل قبائل العراق، وقد ذكرت المصادر المتقدمة أن عليًّا هو الذي اختار أبا موسى الأشعري.

يقول خليفة في تاريخه: وفي سنة 37 هـ اجتمع الحكمان: أبو موسى الأشعري من قبل عليّ، وعمرو بن العاص من قبل معاوية[4]، ويقول ابن سعد: فكره الناس الحرب وتداعوا على الصلح، وحكّموا الحكمين، فحكَّم عليٌّ أبا موسى، وحكّم معاويةُ عمرو بن العاص[5]، ولهذا يمكن القول إن الدور المنسوب للقراء في صفين من مسؤولية وقف القتال والتحكيم، وفرض أبي موسى حكماً ليست إلا فرية تاريخية اخترعها الإخباريون الشيعة الذين ما انقطعوا عن تزوير وتشويه تاريخ الإسلام بالروايات الباطلة، وكان يزعجهم أن يظهر عليّ رضي الله عنه بمظهر المتعاطف مع معاوية وأهل الشام، وأن يرغب

(1) فتح الباري (13/ 53)، التاريخ الصغير (11/ 109).
(2) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد، ص (262).
(3) تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة (2/ 227).
(4) تاريخ خليفة، ص (191، 192).
(5) الطبقات (3/ 32).

في الصلح مع أعدائهم التقليديين، ومن جهة أخرى يحملون المسؤولية لأعدائهم الخوارج ويتخلصون منها، ويجعلون دعوى الخوارج تناقض نفسها، فهم الذين أجبروا عليًا على قبول التحكيم، وهم الذين ثاروا عليه بسبب قبول التحكيم[1].

إن هذه العجالة عن شخصية أبي موسى لها علاقة ببحثنا عن شخصية أمير المؤمنين علي وعصره، وأبو موسى من الشخصيات المؤثرة في عصره، وقد تعرضت للتشويه، وغالباً إذا تحدث أحد عن صفين والتحكيم تعرضت شخصية أبي موسى وعمرو بن العاص للتشويه والكذب والافتراء بسبب الروايات الضعيفة والموضوعة، فكان لازماً علينا أن نتحدث عن شيء من سيرتهما العطرة الزكية، وهذا المقصد من أهداف الكتابة في هذا البحث.

ثانياً: سيرة عمرو بن العاص رضي الله عنه:

هو عمرو بن العاص بن وائل السهمي، يكنى أبا محمد وأبا عبد الله، ويتفق ابن إسحاق[2] والزبير بن بكار[3] أن إسلامه كان عند النجاشي في الحبشة، وهاجر إلى المدينة في صفر سنة ثمان للهجرة، وذكر ابن حجر أنه أسلم سنة ثمان قبل الفتح، وقيل: بين الحديبية وخيبر[4].

1 - إسلامه:

نترك عمرو بن العاص رضي الله عنه يحدثنا عن إسلامه، فقد قال: لما انصرفنا مع الأحزاب عن الخندق جمعت رجالاً من قريش، كانوا يرون رأيي ويسمعون مني، فقلت لهم: تعلمون والله إني أرى أمر محمد يعلو الأمور علواً منكراً، وإني قد رأيت أمراً، فما ترون فيه؟ قالوا: وماذا رأيت؟ قال: رأيت أن نلحق بالنجاشي، فإنا أن نكون تحت يديه أحب إلينا أن نكون تحت يدي محمد، وإن ظهر قومنا فنحن من قد عرفوا، فلن يأتينا منهم إلا خير، قالوا: إن هذا الرأي، قلت: فاجمعوا لنا ما نهديه له، وكان أحب ما

(1) تحقيق مواقف الصحابة (2/ 215).
(2) المعجم الكبير للطبراني (9/ 53) أرسلها ابن إسحاق.
(3) الإصابة (3/ 2) خلافة علي، عبد الحميد، ص (263).
(4) تهذيب التهذيب (8/ 56).

يهدى إليه من أرضنا الأدم[1]، فجمعنا له أدماً كثيراً ثم خرجنا حتى قدمنا عليه، فوالله إنا لعنده إذ جاءه عمرو بن أمية الضمري، وكان رسول الله ﷺ قد بعثه إليه في شأن جعفر وأصحابه، قال: فدخل عليه، ثم خرج من عنده، قال: فقلت لأصحابي: هذا عمرو بن أمية الضمري، لو دخلت على النجاشي، وسألته إياه فأعطانيه، فضربت عنقه، فإذا فعلت ذلك رأت قريش أني أجزأت عنها[2]، حيث قتلت رسول محمد، قال: فدخلت عليه، فسجدت له كما كنت أصنع، فقال: مرحباً صديقي، أهديت إليّ من بلادك شيئاً؟ قال: قلت: نعم، أيها الملك، قد أهديت إليك أدماً كثيراً، قال: ثم قربته إليه فأعجبه واشتهاه، ثم قلت له: أيها الملك إني قد رأيت رجلاً خرج من عندك وهو رسول رجل عدو لنا، فأعطنيه لأقتله، فإنه قد أصاب من أشرافنا وخيارنا، قال: فغضب، ثم مد يده، فضرب بها أنفه ضربة ظننت أنه قد كسره، فلو انشقت لي الأرض لدخلت فيها فرقاً منه، ثم قلت له: أيها الملك، والله لو ظننت أنك تكره هذا ما سألتكه، قال: أتسألني أن أعطيك رسول رجل يأتيه الناموس الأكبر الذي كان يأتي موسى لقتله؟ قال: قلت: أيها الملك، أكذلك هو؟ قال: ويحك يا عمرو أطعني واتبعه، فإنه والله لعلى الحق، وليظهرن على من خالفه كما ظهر موسى على فرعون وجنوده، قال: قلت: أفتبايعني له على الإسلام؟ قال: نعم، فبسط يده فبايعته على الإسلام، ثم خرجت إلى أصحابي، وقد حال رأيي عما كان عليه، وكتمت على أصحابي إسلامي، ثم خرجت عامداً إلى رسول الله لأسلم، فلقيت خالد بن الوليد، وذلك قبيل الفتح، وهو مقبل من مكة، فقلت: أين يا أبا سليمان؟ قال: والله لقد استقام المنسم[3]، وإن الرجل لنبي، أذهب والله فأسلم، فحتى متى؟ قال: قلت: والله ما جئت إلا لأسلم.

قال: فقدمنا المدينة على رسول الله ﷺ، فتقدم خالد بن الوليد، فأسلم وبايع ثم دنوت، فقلت: يا رسول الله ﷺ، إني أبايعك على أن يغفر لي ما تقدم من ذنبي، ولا أذكر ما تأخر، قال: فقال رسول الله: «**يا عمرو بايع، فإن الإسلام يجُبُّ ما كان قبله، وإن الهجرة تجب ما كان قبلها**»، قال: فبايعته ثم انصرفت[4].

---

(1) الأدم: الجلد.

(2) أجزأت عنها: كفيتها.

(3) استقام المنسم: تبين الطريق ووضح.

(4) صحيح السيرة النبوية، ص (494)، سير أعلام النبلاء (3/ 60)، والسيرة لابن هشام (2/ 276).

وفي رواية قال: . . فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي ﷺ فقلت: ابسط يمينك فلأبايعك، فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي، قال: «ما لك يا عمرو؟» قال: قلت: أردت أن أشترط. قال: «تشترط بماذا؟» قلت: أن يغفر لي. قال: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله؟»[1].

2 – عمرو بن العاص يقود في ذات السلاسل 7هـ:

جهز النبي ﷺ جيشاً بقيادة عمرو بن العاص إلى ذات السلاسل، وذلك لتأديب قضاعة التي غرها ما حدث في مؤتة التي اشتركت فيها إلى جانب الروم، فتجمعت تريد الدنو من المدينة، فتقدم عمرو بن العاص في ديارها ومعه ثلاثمائة من المهاجرين والأنصار، ولما وصل إلى مكان تجمع الأعداء بلغه أن لهم جموعاً كثيرة، فأرسل إلى رسول الله ﷺ يطلب المدد فجاءه مدد بقيادة أبي عبيدة بن الجراح[2]، وقاتل المسلمون الكفار وتوغل عمرو في ديار قضاعة التي هربت وتفرقت وانهزمت، ونجح عمرو في إرجاع هيبة الإسلام لأطراف الشام، وإرجاع أحلاف المسلمين لصداقتهم الأولى، ودخول قبائل أخرى في حلف المسلمين، وإسلام الكثيرين من بني عبس، وبني مرة، وبني ذبيان، وكذلك فزارة وسيدها عيينة بن حصن في حلف مع المسلمين، وتبعها بنو سليم، وعلى رأسهم العباس بن مرداس، وبنو أشجع، وأصبح المسلمون هم الأقوى في شمال بلاد العرب، وإن لم يكن في البلاد جميعها[3].

وفي هذه الغزوة دروس وعبر وحكم تتعلق بعمرو بن العاص منها:

أ – إخلاص عمرو بن العاص رضي الله عنه:

يقول عمرو: بعث إليّ رسول الله ﷺ فقال: «خذ عليك ثيابك، وسلاحك، ثم ائتني». فأتيته وهو يتوضأ، فصعد فيّ النظر، ثم طاطأ، فقال: «إني أريد أن أبعثك على جيش[4]، فيسلمك الله ويغنمك، وأرغب لك في المال رغبة صالحة»، قال: قلت: يا

(1) مسلم، كتاب: الإيمان، رقم (121).
(2) السيرة النبوية الصحيحة (2/ 471)، السيرة النبوية لابن هشام (3/ 280).
(3) السيرة النبوية لأبي شهبة (2/ 433)، السيرة النبوية لابن هشام (4/ 280).
(4) جيش: سرية ذات السلاسل.

رسول الله ما أسلمت من أجل المال، ولكني أسلمت رغبة في الإسلام، وأن أكون مع رسول الله ﷺ. قال: «**يا عمرو، نعم المال الصالح للمرء الصالح**»[1].

فهذا الموقف يدل على قوة إيمان وصدق وإخلاص عمرو بن العاص للإسلام وحرصه على ملازمة رسول الله ﷺ، وقد بين له رسول الله ﷺ أن المال الحلال نعمة إذا وقع بيد الرجل الصالح، لأنه يبتغي وجه الله ويصرفه في وجوه الخير ككفالة الأيتام والأرامل والدعاة ودعم المجاهدين، والمشاريع الخيرية وغيرها من وجوه البر، ويعفّ به نفسه وأسرته[2]، ويغني به المسلمين.

ونستنبط من الحديث أن سعي العبد للحصول على المال الصالح أمر محمود يحث عليه النبي ﷺ، كما أن الرجل ذا المال إذا استطعنا إيصال الصلاح له ليجمع بين صلاح المال وصلاح نفسه كما في الحديث، فهو أيضاً مطلوب ومحمود وهذا خير له وللإسلام والمسلمين.

ب - حرص عمرو رضي الله عنه على سلامة قواته:

بعث رسول الله عمراً في غزوة ذات السلاسل، فأصابهم برد، فقال لهم عمرو: لا يوقد أحد ناراً، فلما قدم شكوه، قال: يا نبي الله، كان فيهم قلة، فخشيت أن يرى العدو قلتهم، ونهيتهم أن يتبعوا العدو مخافة أن يكون لهم كمين، فأعجب ذلك رسول الله[3].

ج - من فقه عمرو بن العاص رضي الله عنه:

قال عمرو بن العاص رضي الله عنه:

احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيممت، ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «**يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب**»؟ فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29]، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً[4].

---

(1) رواه ابن حبان في الموارد (2277)، صحيح السيرة، ص (508)، صححه الألباني.
(2) التاريخ الإسلامي للحميدي (7/ 133).
(3) سير أعلام النبلاء (3/ 66).
(4) سير أعلام النبلاء (3/ 67) إسناده صحيح، صححه ابن حبان، رقم (202).

وهذا الاجتهاد من عمرو بن العاص يدل على فقهه ووفور عقله، ودقة استنباطه الحكم من دليله[1].

ولئن وقف الفقهاء عند هذه الحادثة يفرعون عليها الأحكام، فإن الذي يستوقفنا[2] منها تلك السرعة في أخذ عمرو للقرآن وصلته به حتى بات قادراً على فقه الأمور من خلال الآيات وهو لم يمض على إسلامه أربعة أشهر، إنه الحرص على الفقه في دين الله، وقد يكون عمرو - وهذا احتمال وارد - على صلة بالقرآن قبل إسلامه يتتبع ما يستطيع الوصول إليه، وحينئذٍ نكون أمام مثال آخر من عظمة هذا القرآن الذي لوى أعناق الكافرين وجعلهم وهم في أشد حالات العداوة لهذا الدين يحاولون استماع هذا القرآن، كما رأينا ذلك في العهد المكي، ويؤيد هذا ما رأيناه من معرفته بالقرآن حينما طلب من النجاشي أن يسأل مهاجري الحبشة عن رأيهم في عيسى عليه السلام[3].

3 - فضائله ومناقبه:

أ - شهادة رسول الله ﷺ له بالإيمان:

قال رسول الله ﷺ: «**أسلم الناس، وآمن عمرو بن العاص**»[4]، وفي حديث آخر قال رسول الله ﷺ: «**ابنا العاص مؤمنان عمرو وهشام**[5]»، وقال عمرو بن العاص: فزع الناس بالمدينة مع النبي ﷺ فتفرقوا، فرأيت سالماً احتبى سيفاً فجلس في المسجد، فلما رأيت ذلك فعلت مثل الذي فعل، فخرج رسول الله ﷺ فرآني وسالماً، وأتى الناس فقال: «**أيها الناس ألا مفزعكم إلى الله ورسوله، ألا فعلتم كما فعل هذان الرجلان المؤمنان**»[6]؟

ب - تقديم رسول الله ﷺ له على غيره، وشهادته له بأنه من صالحي قريش:

فقد جاء عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قوله: ما عدل بي رسول الله ﷺ وبخالد أحداً منذ

(1) غزوة الحديبية لأبي الفارس، ص (210).
(2) معين السيرة، ص (381)، القائل هو صالح أحمد الشامي صاحب معين السيرة.
(3) معين السيرة ص (381)، مسند أحمد (1/ 203) رجاله رجال الصحيح.
(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة (1/ 238)، رقم (155) وحسنه.
(5) الطبقات (4/ 191) السلسلة الصحيحة (1/ 240)، رقم (156).
(6) مسند الإمام أحمد (203) بسند حسن.

أسلمنا في حرب[1]. وشهد له رسول الله ﷺ بأنه من صالحي قريش، فعن أبي مليكة قال: قال طلحة بن عبيد الله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن عمرو بن العاص من صالحي قريش**»[2]. وهنا درس نبوي في معرفة النبي ﷺ لمعادن الرجال والاستفادة منها.

جـ - دعاء رسول الله ﷺ له:

عن زهير بن قيس البلوي عن عمه علقمة بن رمثة البلوي قال: بعث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص إلى البحرين، ثم نعس رسول الله ﷺ ثم استيقظ فقال: «**رحم الله عمراً**». فتذاكرنا من اسمه عمراً ثم نعس ثانية فاستيقظ فقال: «**رحم الله عمراً**». ثم نعس ثالثة فاستيقظ، فقال: «**يرحم الله عمراً**». قلنا: من عمرو يا رسول الله؟ قال: «**عمرو بن العاص**» قلنا: وما باله؟ قال: «**ذكرته إني كنت إذا ندبت الناس للصدقة، جاء من الصدقة فأجزل، فأقول: من أين لك هذا يا عمرو؟ فيقول: من عند الله، وصدق عمرو، إن لعمرو عند الله لخيراً كثيراً**».

قال زهير: فلما كانت الفتنة قلت: أتبع هذا، قال فيه رسول الله ما قال، فلم أفارقه[3].

د - أعماله في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم:

كان رسول الله ﷺ قد أرسل عمراً إلى دعوة ابني الجلندي «جيفر، وعباد» إلى الإسلام ودعاهما إلى الإسلام وصدقا بالنبي ﷺ، وخليا بين عمرو وبين الصدقة والحكم فيما بين قومهم، وكانا له عوناً على من خالفه[4].

وبعد وفاة رسول الله ﷺ وجّه الصديق رضي الله عنه عمرو بن العاص بجيش إلى فلسطين، وكان الصديق خيره بين البقاء في عمله الذي أسنده إليه رسول الله ﷺ، وبين أن يختار له ما هو خير له في الدنيا والآخرة، إلا أن يكون الذي هو فيه أحب إليه، فكتب إليه

---

(1) سنن البيهقي، باب: إسلام عمرو بن العاص (4/ 43).
(2) سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب: مناقب عمرو بن العاص، رقم (3844).
(3) المعجم الكبير (18/ 5)، المستدرك (3/ 455) صححه الحاكم وقال الذهبي: صحيح إسناده حسن.
(4) الطبقات (1/ 262) جوامع السيرة لابن حزم، ص (24، 29).

عمرو بن العاص: إني سهم من سهام الإسلام وأنت بعد الله الرامي بها والجامع لها، فانظر أشدها وأخشاها وأفضلها فارم به[1]، فلما قدم المدينة أمره أبو بكر رضي الله عنه أن يخرج من المدينة وأن يعسكر حتى يندب معه الناس... ثم أرسله بجيش إلى الشام[2].

وفي معركة اليرموك كان عمرو على الميمنة، فكان لمشاركته أثر كبير في انتصار المسلمين، وبعد وفاة الصديق استمر عمرو في الشام وكانت له مشاركة فعالة في حركة الفتح الإسلامي بالشام، فقد قام بمشاركة شرحبيل بن حسنة في فتح بيسان، وطبرية، وأجنادين[3]، كما قام رضي الله عنه بفتح غزة، واللد، ويُبنى، وعمواس، وبيت جبرين، ويافا، ورفح، وبيت المقدس، ولم يقتصر عمرو رضي الله عنه على فتح بلاد الشام وحدها، بل شمل أيضاً بعض مشاهير بلاد مصر، حيث كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصدر أمره إلى عمرو بن العاص رضي الله عنه، بعد الفراغ من فتوح الشام أن يسير بمن معه من الجند إلى مصر، فخرج رضي الله عنه حتى وصل إلى العريش ففتحها، كما شملت حركة الفتح أيضاً: الفرما، والفسطاط، وحصن بابليون، وعين شمس، والفيوم، والأشمونين، وأخميم، والبشرود، وتنيس، ودمياط، وتونة، ودقهلة، ودمياط، والإسكندرية، وبلاداً إفريقية أخرى مثل: برقة وزويلة وطرابلس[4].

وقد شهد له الفاروق بصفات الزعامة والإمامة فقال: ما ينبغي لأبي عبد الله أن يمشي على الأرض إلا أميراً[5]، وكان في عهد عثمان من المقربين إلى الخليفة ومن أهل مشورته، ولما أحيط بعثمان رضي الله عنه خرج عمرو بن العاص من المدينة متوجهاً إلى الشام وقال: والله يا أهل المدينة ما يقيم بها أحد فيدركه قتل هذا الرجل إلا ضربه الله عز وجل بذل، ومن لم يستطع نصره فليهرب، فسار وسار معه ابناه عبد الله ومحمد، وخرج بعده حسان بن ثابت وتتابع على ذلك ما شاء الله[6].

---

(1) إتمام الوفاء بسيرة الخلفاء، ص (55).
(2) فتوح الشام للأزدي، ص (48 - 51).
(3) تاريخ الطبري (3/ 605)، الكامل لابن الأثير (3/ 498).
(4) سير أعلام النبلاء (3/ 70)، القيادة العسكرية في عهد الرسول، ص (634 - 942).
(5) سير أعلام النبلاء (3/ 70).
(6) تاريخ الطبري نقلاً عن: عمرو بن العاص للغضبان، ص (464).

وعندما جاء الخبر عن مقتل عثمان رضي الله عنه وبأن الناس بايعوا علي بن أبي طالب، قال عمرو بن العاص: رحم الله عثمان ورضي الله عنه وغفر له، فقال سلامة بن زنباع الجذامي: يا معشر العرب إنه قد كان بينكم وبين العرب باب فاتخذوا باباً إذا كسر الباب، فقال عمرو: وذاك الذي نريد ولا يصلح الباب إلا أشاف[1]، تخرج الحق من حافرة البأس ويكون الناس في العدل سواء، ثم تمثل عمرو بن العاص بهذه الأبيات:

فيا لهف نفسي على مالك وهل يصرف مالك حفظ القدر
أنزع من الحَرِّ[2] أودى بهم فأعذرهم أم بقومي سكر

ثم ارتحل راجلاً يبكي ويقول: يا عثماناه؛ أنعي الحياء والدين، حتى قدم دمشق.

هذه هي الصورة الصادقة عن عمرو رضي الله عنه والمتتالية مع شخصيته وخط حياته وقربه من عثمان، أما الصورة التي تمسخه إلى رجل مصالح وصاحب مطامع وراغب دنيا فهي الرواية المتروكة الضعيفة، رواية الواقدي عن موسى بن يعقوب[3].

وقد تأثر بالروايات الضعيفة والسقيمة مجموعة من الكتَّاب والمؤرخين، فأهووا بعمرو إلى الحضيض، كالذي كتبه محمود شيت خطاب[4]، وعبد الخالق سيد أبو رابية[5]، وعباس محمود العقاد الذي يتعالى عن النظر في الإسناد ويستخف بقارئه، ويظهر له صورة معاوية وعمرو رضي الله عنهما بأنهما: . . . انتهازيان صاحبا مصالح. ولو أجمع الناقدون التاريخيون على بطلان الروايات التي استند إليها في تحليله، فهذا لا يعني للعقاد شيئاً، فقد قال بعد أن ذكر روايات ضعيفة واهية لا تقوم بها حجة: . . . وليقل الناقدون التاريخيون ما بدا لهم أن يقولوا في صدق هذا الحوار، وصحة هذه الكلمات، وما ثبت نقله ولم يثبت منه سنده، ولا نصه، فالذي لا ريب فيه ولو أجمعت التواريخ قاطبة على نقضه أن الاتفاق بين الرجلين، كان اتفاق مساومة ومعاونة على الملك والولاية وأن المساومة بينهما كانت على النصيب الذي آل إلى كل منهما ولولاه لما كان

(1) أشاف: جمع أشفى وهو المثقب.
(2) الحر: جمع حرة وهي الظلمة الشديدة.
(3) تاريخ الطبري نقلاً عن: عمرو بن العاص، ص (464).
(4) سفراء النبي ﷺ، محمود شيت خطاب، ص (508).
(5) عمرو بن العاص، عبد الخالق سيد أبو رابية، ص (316).

بينهما اتفاق[1].

إن شخصية عمرو رضي الله عنه الحقيقية أنه رجل مبادىء غادر المدينة حين عجز عن نصرة عثمان، وبكى عليه بكاءً مُراً حين قتل، فقد كان يدخل في الشورى في عهد عثمان من غير ولاية، ومضى إلى معاوية رضي الله عنه يتعاونان معاً على حرب قتلة عثمان والثأر للخليفة الشهيد[2]، لقد كان مقتل عثمان كافياً لأن يحرك كل غضبه على أولئك المجرمين السفاكين، وكان لا بد من اختيار مكان غير المدينة للثأر من هؤلاء الذين تجرؤوا على حرم رسول الله وقتلوا الخليفة على أعين الناس، وأي غرابة أن يغضب عمرو لعثمان؟ وإن كان هناك من يشك في هذا الموضوع فمداره على الروايات المكذوبة التي تصور عَمْراً همه السلطة والحكم[3].

ثالثاً: نص وثيقة التحكيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

1 - هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان وشيعتهما، فيما تراضيا فيه من الحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

2 - قضية عليّ على أهل العراق شاهدهم وغائبهم، وقضية معاوية على أهل الشام شاهدهم وغائبهم.

3 - إنّا تراضينا أن نقف عند حُكم القرآن فيما يحكم من فاتحته إلى خاتمته، نحيي ما أحيا ونميت ما أمات. على ذلك تقاضينا وبه تراضينا.

4 - وإن عليًّا وشيعته رضوا بعبد الله بن قيس ناظراً وحاكماً، ورضي معاوية بعمرو بن العاص ناظراً وحاكماً.

5 - على أن عليًّا ومعاوية أخذا على عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله، أن يتخذا القرآن إماماً ولا يعدوا به إلى غيره في

(1) عمرو بن العاص للعقاد، ص (231، 232).
(2) عمرو بن العاص للغضبان، ص (489، 490).
(3) عمرو بن العاص للغضبان، ص (492).

الحكم بما وجداه فيه مسطوراً، وما لم يجدا في الكتاب رداه إلى سنة رسول الله الجامعة، لا يتعمّدان لها خلافاً، ولا يبغيان فيها بشبهة.

6 - وأخذ عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص على عليّ ومعاوية عهد الله وميثاقه بالرضا بما حكما به مما في كتاب الله وسنة نبيه وليس لهما أن ينقضا ذلك ولا يخالفاه إلى غيره.

7 - وهما آمنان في حكومتهما على دمائهما وأموالهما وأشعارهما وأبشارهما وأهاليهما وأولادهما، لم يَعْدُوَا الحق، رضي به راضٍ أو سخط ساخط، وإن الأمة أنصارهما على ما قضيا به من الحق مما في كتاب الله.

8 - فإن توفي أحد الحكمين قبل انقضاء الحكومة، فلشيعته وأنصاره أن يختاروا مكانه رجلاً من أهل المعدلة والصلاح، على ما كان عليه صاحبه من العهد والميثاق.

9 - وإن مات أحد الأميرين قبل انقضاء الأجل المحدود في هذه القضية، فلشيعته أن يولوا مكانه رجلاً يرضون عدله.

10 - وقد وقعت القضية بين الفريقين والمفاوضة ورفع السلاح.

11 - وقد وجبت القضية على ما سميناه في هذا الكتاب، من موقع الشرط على الأميرين والحكمين والفريقين، والله أقرب شهيد وكفى به شهيداً، فإن خالفا وتعديا، فالأمة بريئة من حكمهما، ولا عهد لهما ولا ذمة.

12 - والناس آمنون على أنفسهم وأهاليهم وأولادهم وأموالهم إلى انقضاء الأجل، والسلاح موضوعة، والسبل آمنة، والغائب من الفريقين مثل الشاهد في الأمر.

13 - وللحكمين أن ينزلا منزلاً متوسطاً عدلاً بين أهل العراق والشام.

14 - ولا يحضرهما فيه إلا من أحبَّا عن تراض منهما.

15 - والأجل إلى انقضاء شهر رمضان، فإن رأى الحكمان تعجيل الحكومة عجّلاها، وإن رأيا تأخيرهما إلى آخر الأجل أخَّراها.

16 - فإن هما لم يحكما بما في كتاب الله وسنة نبيه إلى انقضاء الأجل، فالفريقان على أمرهما الأول في الحرب.

17 - وعلى الأمة عهد الله وميثاقه في هذا الأمر، وهم جميعاً يد واحدة على من أراد

في هذا الأمر إلحاداً أو ظلماً أو خلافاً وشهد على ما في هذا الكتاب الحسن والحسين، ابنا عليّ، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب، والأشعث بن قيس الكندي، والأشتر بن الحارث، وسعيد بن القيس الهمداني، والحصين والطفيل ابنا الحارث بن عبد المطلب، وأبو سعيد بن ربيعة الأنصاري، وعبد الله بن خباب بن الأرت، وسهل بن حنيف، وأبو بشر بن عمر الأنصاري، وعوف بن الحارث بن عبد المطلب، ويزيد بن عبد الله الأسلمي، وعقبة بن عامر الجهني، ورافع بن خديج الأنصاري، وعمرو بن الحمق الخزاعي، والنعمان بن عجلان الأنصاري، وحجر بن عدي الكندي، ويزيد بن حجية النكري، ومالك بن كعب الهمداني، وربيعة بن شرحبيل، والحارث بن مالك، وحجر بن يزيد، وعلبة بن حجية، ومن أهل الشام: حبيب بن مسلمة الفهري، وأبو الأعور السلمي، وبسر بن أرطأة القرشي، ومعاوية بن خديج الكندي، والمخارق بن الحارث الزبيدي، ومسلم بن عمرو الكي، وعبد الله بن خالد بن الوليد، وحمزة بن مالك، وسبيع بن يزيد بن أبجر العبسي، ومسروق بن جبلة العكي، ويسر بن يزيد الحميري، وعبد الله بن عامر القرشي، وعتبة بن أبي سفيان، ومحمد بن أبي سفيان، ومحمد بن عمرو بن العاص، وعمّار بن الأحوص الكلبي، ومسعدة بن عمرو العتبي، والصباح بن جلهمة الحميري، وعبد الرحمن بن ذي الكلاع، وتمامة بن حوشب، وعلقمة بن حكم، كتب يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من صفر سنة سبع وثلاثين[1].

رابعاً: قصة التحكيم المشهورة وبطلانها من وجوه:

لقد كثر الكلام حول قصة التحكيم، وتداولها المؤرخون والكتّاب على أنها حقيقة ثابتة لا مرية فيها، فهم بين مطيل في سياقها ومختصر وشارح ومستنبط للدروس وبانٍ للأحكام على مضامينها، وقلما تجد أحداً وقف عندها فاحصاً محققاً، وقد أحسن ابن العربي في ردها إجمالاً وإن كان غير مفصل، وفي هذا دلالة على قوة حاسته النقدية

(1) انظر: الوثائق السياسية، ص (537، 538)، الأخبار الطوال للدينوري، ص (196 - 199)، أنساب الأشراف (1/ 382) تاريخ الطبري (5/ 665 - 666)، البداية والنهاية (7/ 276، 277).

للنصوص، إذ إن جميع متون قصة التحكيم لا يمكن أن تقوم أمام معيار النقد العلمي، بل هي باطلة من عدة وجوه[1].

1 - أن جميع طرقها ضعيفة

وأقوى طريق وردت فيه هو ما أخرجه عبد الرزاق والطبري بسند رجاله ثقات عن الزهري مرسلاً قال: قال الزهري: فأصبح أهل الشام قد نشروا مصاحفهم، ودعوا إلى ما فيها، فهاب أهل العراق، فعند ذلك حكموا الحكمين، فاختار أهل العراق أبا موسى الأشعري، واختار أهل الشام عمرو بن العاص فتفرق أهل صفين حين حكم الحكمان، فاشترطا أن يرفعا ما رفع القرآن ويخفضا ما خفض القرآن، وأن يختارا لأمة محمد ﷺ، وأنهما يجتمعان بدومة الجندل، فإن لم يجتمعا لذلك اجتمعا من العام المقبل بأذرح، فلما انصرف عليّ خالفت الحرورية وخرجت - وكان ذلك أول ما ظهرت - فآذنوه بالحرب، وردوا عليه: أن حكم بني آدم في حكم الله عز وجل، وقالوا: لا حكم إلا لله سبحانه، وقاتلوا، فلما اجتمع الحكمان بأذرح، وافاهم المغيرة بن شعبة فيمن حضر من الناس، فأرسل الحكمان إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن الزبير في إقبالهما في رجال كثير، ووفى معاوية بأهل الشام، وأبى علي وأهل العراق أن يوافوا، فقال المغيرة بن شعبة لرجال من ذوي الرأي من قريش: أترون أحداً من الناس برأي يبتدعه يستطيع أن يعلم أيجتمع الحكمان أم يتفرقان؟ قالوا: لا نرى أحداً يعلم ذلك، قال: فوالله إني لأظن أني سأعلمنه منهما حين أخلو بهما وأرجعهما، فدخل عمرو بن العاص وبدأ به فقال: يا أبا عبد الله، أخبرني عما أسألك عنه، كيف ترانا معشر المعتزلة، فإنا قد شككنا في الأمر الذي تبين لكم من هذا القتال، ورأينا أن نستأني ونتثبت حتى تجتمع الأمة؛ قال: أراكم معشر المعتزلة خلف الأبرار، وأمام الفجار؛ فانصرف المغيرة ولم يسأله عن غير ذلك، حتى دخل على أبي موسى فقال له مثل ما قاله لعمرو فقال أبو موسى: أراكم أثبت الناس رأياً، فيكم بقية المسلمين، فانصرف المغيرة ولم يسأله عن غير ذلك، فلقي الذين قال لهم ما قال من ذوي الرأي من قريش، فقال: لا يجتمع هذان على أمر واحد، فلما اجتمع الحكمان وتكلما قال عمرو بن العاص: يا

(1) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، ص (404).

أبا موسى، رأيت أول ما تقضي به من الحق أن تقضي لأهل الوفاء بوفائهم، وعلى أهل الغدر بغدرهم، قال أبو موسى: وما ذاك؟ قال: ألست تعلم أن معاوية وأهل الشام قد وفوا، وقدموا للموعد الذي واعدناهم إياه؟ قال: بلى، قال عمرو: اكتبها فكتبها أبو موسى، قال عمرو: يا أبا موسى، أأنت على أن نسمي رجلاً يلي أمر هذه الأمة؟ فسمه لي، فإن أقدر على أن أتابعك فلك عليّ أن أتابعك وإلا فلي عليك أن تتابعني، قال أبو موسى: أسمي لك معاوية بن أبي سفيان فلم يبرحا مجلسهما حتى استبا، ثم خرجا إلى الناس، فقال أبو موسى: إني وجدت مثل عمرو ومثل الذين قال الله ﷻ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: 175]. فلما سكت أبو موسى تكلم عمرو فقال: أيها الناس وجدت مثل أبي موسى كمثل الذي قال الله ﷻ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: 5] وكتب كل واحد منهما مثله الذي ضرب لصاحبه إلى الأمصار[1]. والزهري لم يدرك الحادثة فهي مرسلة، ومراسيله كأدراج الرياح لا تقوم بها حجة[2]، كما قرّر العلماء.

وهناك طريق أخرى أخرجها ابن عساكر بسنده إلى الزهري وهي مرسلة وفيها أبو بكر بن أبي سبرة قال عنه الإمام أحمد: كان يضع الحديث[3]، وفي سنده أيضاً الواقدي، وهو متروك[4]، **وهذا نصها:**

رفع أهل الشام المصاحف وقالوا: ندعوكم إلى كتاب الله والحكم بما فيه، وكان ذلك مكيدة من عمرو بن العاص، فاصطلحوا وكتبوا بينهم كتاباً على أن يوافوا رأس الحول أذرح، وحكموا حكمين ينظران في أمور الناس فيرضون بحكمهما، فحكّم علي أبا موسى الأشعري، وحكّم معاوية عمرو بن العاص، وتفرق الناس فرجع علي إلى الكوفة بالاختلاف والدغل، واختلف عليه أصحابه فخرج عليه الخوارج من أصحابه ممن كانوا معه، وأنكروا تحكيمه وقالوا: لا حكم إلا لله، ورجع معاوية إلى الشام بالإلفة واجتماع الكلمة عليه ووافى الحكمان بعد الحول بأذرح في شعبان سنة ثمان

(1) المصنف (5/ 463)، مرويات تاريخ الطبري، ص (406).
(2) المراسيل لأبي حاتم، ص (3)، الجرح والتعديل (1/ 246).
(3) تهذيب التهذيب (12/ 27)، مرويات تاريخ الطبري، ص (406).
(4) مرويات تاريخ الطبري، ص (406).

وثلاثين، واجتمع الناس إليهما وكان بينهما كلام اجتمعا عليه في السر خالفه عمرو بن العاص في العلانية، فقدم أبا موسى فتكلم وخلع عليًا ومعاوية، ثم تكلم عمرو بن العاص فخلع عليًا وأقر معاوية، فتفرق الحكمان ومن كان اجتمع إليهما وبايع أهل الشام معاوية في ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين[1].

وأما طرق أبي مخنف فهي معلولة به:

فالأول: وهو أبو مخنف لوط بن يحيى، ضعيف ليس بثقة[2]، وإخباري تالف غالي في الرفض.

وأما الثاني: قال فيه ابن سعد: كان[3] ضعيفاً، وقال البخاري وأبو حاتم: كان يحيى القطان يضعفه[4] وقال عثمان الدارمي: ضعيف[5]، وقال النسائي: ضعيف[6].

هذه طرق قصة التحكيم المشهورة والمناظرة بين أبي موسى وعمرو بن العاص المزعومة، أفمثل هذا تقوم حجة؟ أو يعول على مثل ذلك في تاريخ الصحابة الكرام وعهد الخلفاء الراشدين، عصر القدوة والأسوة؛ ولو لم يكن في هذه الروايات إلا الاضطراب في متونها لكفاها ضعفاً فكيف إذا أضيف إلى ذلك ضعف أسانيدها[7].

2 – أهمية هذه القضية من جانب الاعتقاد والتشريع:

ومع ذلك لم تنقل لنا بسند صحيح، ومن المحال أن يطبق العلماء على إهمالها مع أهميتها وشدة الحاجة إليها[8].

3 – وردت رواية تنقض تلك الروايات تماماً:

وذلك فيما أخرجه البخاري في تاريخه مختصراً بسند رجاله ثقات، وأخرجه ابن

---

(1) تاريخ دمشق (16/ 53).
(2) تحقيق مواقف الصحابة (2/ 223).
(3) مرويات أبي مخنف، ص (407).
(4) التاريخ الكبير (4/ 2/ 267)، الجرح والتعديل (9/ 138).
(5) التاريخ للدارمي، ص (238)، تحقيق مواقف الصحابة (2/ 223).
(6) الضعفاء والمتروكون، ص (253).
(7) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، ص (408).
(8) المصدر نفسه، ص (408).

عساكر معلولاً، عن الحصين بن المنذر أن معاوية أرسله إلى عمرو بن العاص فقال له: إنه بلغني عن عمرو بعض ما أكره فأته فاسأله عن الأمر الذي اجتمع عمرو وأبو موسى فيه كيف صنعتما فيه؟ قال: قد قال الناس وقالوا ولا والله ما كان ما قالوا، ولكن لما اجتمعت أنا وأبو موسى قلت له: ما ترى في هذا الأمر؟ قال: أرى أنه من النفر الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض قال: فقلت: أين تجعلني من هذا الأمر أنا ومعاوية؟ قال: إن يستعن بكما ففيكما معونة، وإن يستغنى عنكما فطال ما استغنى أمر الله عنكما[1]. وقد روى أبو موسى عن تورع عمرو ومحاسبته لنفسه، وتذكره سيرة أبي بكر وعمر، وخوفه من الإحداث بعدهما، قال أبو موسى: قال لي عمرو بن العاص: والله لئن كان أبو بكر وعمر تركا هذا المال وهو يحل لهما، لقد غُبنا وأخطآ أو نقص رأيهما، ووالله ما كانا مغبونين ولا مخطئين ولا ناقصي الرأي، ووالله ما جاءنا الوهم والضعف إلا من قبلنا[2].

4 – أن معاوية كان يقر بفضل علي عليه وأنه أحق بالخلافة منه:

فلم ينازعه الخلافة ولا طلبها لنفسه في حياة علي، فقد أخرج يحيى بن سليمان الجعفي بسند جيد[3]، عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية: أنت تنازع عليًّا في الخلافة، أو أنت مثله؟ قال: لا وإني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قُتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليه أطالب بدمه؟ فأتوا عليًّا فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان وأسلم له، فأتوا عليًّا فكلموه فلم يدفعهم إليه[4]، فهذا هو أصل النزاع بين علي ومعاوية رضي الله عنهما؛ فالتحكيم من أجل حل هذه القضية المتنازع عليها لا لاختيار خليفة أو عزله[5].

ويقول ابن حزم في هذا الصدد:

أن عليًّا قاتل معاوية لامتناعه عن تنفيذ أوامره في جميع أرض الشام، وهو الإمام

(1) التاريخ الكبير (5/ 398).
(2) العواصم من القواصم، ص (178 – 180).
(3) فتح الباري (13/ 86).
(4) سير أعلام النبلاء (3/ 140).
(5) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، ص (409).

الواجب طاعته، ولم ينكر معاوية قط فضل عليّ واستحقاقه الخلافة، لكن اجتهاده أداه إلى أن رأى تقديم أخذ القود من قتلة عثمان على البيعة، ورأى نفسه أحق بطلب دم عثمان والكلام فيه من أولاد عثمان وأولاد الحكم بن أبي العاص لسنه وقوته على الطلب بذلك، وأصاب في هذا وإنما أخطأ في تقديمه ذلك على البيعة فقط[1]، وفهم الخلاف على هذه الصورة - وهي صورته الحقيقية - بين إلى أي مدى تخطىء الروايات السابقة عن التحكيم في تصوير قرار الحكمين، إن الحكمين كانا مفوضين للحكم في الخلاف بين علي ومعاوية، ولم يكن الخلاف بينهما حول الخلافة ومن أحق بهما منهما، وإنما كان حول توقيع القصاص على قتلة عثمان، وليس هذا من أمر الخلافة في شيء، فإذا ترك الحكمان هذه القضية الأساسية، وهي ما طلب إليهما الحكم فيه، واتخذا قراراً في شأن الخلافة كما تزعم الرواية الشائعة، فمعنى ذلك أنهما لم يفضا موضوع النزاع، ولم يحيطا بموضوع الدعوى، وهو أمر مستبعد جداً[2].

5 - أن الشروط التي يجب توافرها في الخليفة هي العدالة والعلم والرأي، المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، وأن يكون قرشياً[3]:

وقد توافرت هذه الشروط في علي رضي الله عنه، فهل بيعته منعقدة أم لا؟ فإن كانت منعقدة - ولا شك في ذلك - وقد بايعه المهاجرون والأنصار؛ أهل الحل والعقد، وخصومه يقرون له بذلك، فقول معاوية السابق يدل عليه بأن «الإمام إذا لم يخل عن صفات الأئمة، فرام العاقدون له عقد الإمامة أن يخلعوه، لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً باتفاق الأئمة، فإن عقد الإمام لازم، لا اختيار في حله من غير سبب يقتضيه، ولا تنتظم الإمامة ولا تفيد الغرض المقصود منها إلا مع القطع بلزومها، ولو تخير الرعايا في خلع إمام الخلق على حكم الإيثار والاختيار لما استتب للإمام طاعة ولما استمرت له قدرة واستطاعة ولما صح لمنصب الإمام معنى»[4].

---

(1) الفصل في الملل والنحل (4/ 160).
(2) تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة (2/ 225)،
(3) الأحكام السلطانية للماوردي، الأحكام السلطانية لأبي يعلى، ص (20)، غياث الأمم، ص (79)، وما بعدها.
(4) غياث الأمم، ص (128)، مرويات أبي مخنف، ص (410).

وإذن فليس الأمر بهذه الصورة التي تحكيها الروايات؛ كل من لم يرض بإمامه خلعه، فعقد الإمامة لا يحله إلا من عقده، وهم أهل الحل والعقد، وبشرط إخلال الإمام بشروط الإمامة، وهل علي ﷺ فعل ذلك واتفق أهل الحل والعقد على عزله على الخلافة وهو الخليفة الراشد حتى يقال إن الحكمين اتفقا على ذلك، فما ظهر منه قط إلى أن مات ﷺ شيء يوجب نقض بيعته، وما ظهر منه قط إلا العدل، والجد، والبر والتقوى والخير[1].

6 – أن الزمان الذي قام فيه التحكيم زمان فتنة، وحالة المسلمين مضطربة مع وجود خليفة لهم:

فكيف تنتظم حالتهم مع عزل الخليفة، لا شك أن الأحوال ستزداد سوءاً، والصحابة الكرام أحذق وأعقل من أن يقدموا على هذا، ولهذا يتضح بطلان هذا الرأي عقلاً ونقلاً.

7 – أن عمر بن الخطاب ﷺ حصر الخلافة في أهل الشورى:

وهم الستة وقد رضي المهاجرون والأنصار بذلك، فكان ذلك إذناً في أن الخلافة لا تعدو هؤلاء إلى غيرهم ما بقي منهم واحد، ولم يبق منهم في زمان التحكيم إلا سعد بن أبي وقاص، وقد اعتزل الأمر ورغب عن الولاية، والإمارة، وعلي بن أبي طالب القائم بأمر الخلافة وهو أفضل الستة بعد عثمان فكيف يتخطى بالأمر إلى غيره[2].

8 – أوضحت الروايات أن أهل الشام بايعوا معاوية بعد التحكيم:

والسؤال: ما المسوغ الذي جعل أهل الشام يبايعون معاوية؟ إن كان من أجل التحكيم، فالحكمان لم يتفقا ولم يكن ثمة مبرر آخر حتى ينسب عنهم ذلك، مع أن ابن عساكر نقل بسند رجاله ثقات عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي[3]، أعلم الناس بأمر الشام[4] أنه قال: كان علي بالعراق يدعى أمير المؤمنين وكان معاوية بالشام يدعى الأمير، فلما مات علي دعي معاوية بالشام أمير المؤمنين[5].

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/ 238).
(2) مرويات تاريخ أبي مخنف، ص (411).
(3) سعيد بن عبد العزيز التنوخي ثقة إمام، التقريب.
(4) تهذيب التهذيب (4/ 60).
(5) تاريخ الطبري (6/ 76).

فهذا النص يبين أن معاوية لم يبايع بالخلافة إلا بعد وفاة علي وإلى هذا ذهب الطبري، فقد قال في آخر حوادث سنة أربعين: وفي هذه السنة بويع لمعاوية بالخلافة بإيليا[2]، وعلق على هذا ابن كثير بقوله: يعني لما مات علي قام أهل الشام فبايعوا معاوية على إمرة المؤمنين لأنه لم يبق له عندهم منازع[1]، وكان أهل الشام يعلمون بأن معاوية ليس كفئاً لعلي بالخلافة ولا يجوز أن يكون خليفة مع إمكان استخلاف علي ﷺ، فإن فضل علي وسابقته وعلمه، ودينه، وشجاعته، وسائر فضائله: كانت عندهم ظاهرة معروفة، كفضل إخوانه، أبي بكر وعمر، وعثمان وغيرهم ﷺ [2]، وإضافة إلى ذلك فإن النصوص تمنع من مبايعة خليفة مع وجود الأول، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**»[3]، والنصوص في هذا المعنى كثيرة[4] ومن المحال أن يطلب الصحابة على مخالفة ذلك[5].

9 – أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر ﷺ قال:

دخلت على حفصة قلت: قد كان من أمر الناس ما ترين فلم يجعل لي من الأمر شيء فقالت: الحق فإنهم ينتظرونك وأخشى أن يكون احتباسك عنهم فرقة، فلم تدعه حتى ذهب، فلما تفرق الناس خطب معاوية قال: من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه فلنحن أحق به منه ومن أبيه، قال حبيب بن مسلمة: فهلا أجبته؟ قال عبد الله: فحللت حبوتي وهممت أن أقول: أحق بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجمع وتسفك الدم ويحمل عني غير ذلك، فذكرت ما أعد الله في الجنان. قال حبيب: حفظت وعصمت[6].

هذا الحديث قد يفهم منه مبايعة معاوية بالخلافة، وليس فيه تصريح بذلك، وقد قال بعض العلماء إن هذا الحديث كان في الاجتماع الذي صالح فيه الحسن بن علي ﷺ

(1) البداية والنهاية (8/ 16).
(2) الفتاوى (35/ 73).
(3) صحيح مسلم (3/ 1480).
(4) سنن البيهقي (8/ 144).
(5) مرويات أبي مخنف، ص (412).
(6) البخاري (5/ 48).

معاوية رضي الله عنه ، وقال ابن الجوزي إن هذه الخطبة كانت في زمن معاوية لما أراد أن يجعل ابنه يزيد ولي عهده، ويرى ابن حجر في التحكيم[1]، ودلالة النص على القولين الأولين أقوى، فقوله: «فخشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجمع وتسفك الدم» دليل على اجتماع الكلمة على معاوية، وأيام التحكيم أيام فرقة واختلاف لا أيام جمع وائتلاف[2].

10 - حقيقة قرار التحكيم:

ليس من شك في أن أمر الخلاف الذي رأى الحكمان رده إلى الأمة وإلى أهل الشورى ليس إلا أمر الخلاف بين عليّ ومعاوية حول قتلة عثمان، ولم يكن معاوية مدعياً للخلافة، ولا منكراً حق عليّ فيها كما تقرر سابقاً، وإنما كان ممتنعاً عن بيعته، وعن تنفيذ أوامره في الشام حيث كان متغلباً عليها بحكم الواقع لا بحكم القانون، مستفيداً من طاعة الناس له بعد أن بقي والياً فيها زهاء عشرين سنة[3].

وقد قال ابن دحية الكلبي في كتابه «أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين»: قال أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري - الباقلاني - في مناقب الأئمة:

فما اتفق الحكمان قط على خلعه - علي بن أبي طالب - وعلى أنهما لو اتفقا على خلعه لم ينخلع حتى يكون الكتاب والسنة المجتمع عليهما يوجبان خلعه، أو أحد منهما على ما شرطا في الموافقة بينهما، أو إلى أن يبيّنا ما يوجب خلعه من الكتاب والسنة، ونصّ كتاب عليّ رضي الله عنه اشترط على الحكمين أن يحكما بما في كتاب الله عز وجل من فاتحته إلى خاتمته لا يجاوزان ذلك ولا يحيدان عنه، ولا يميلان إلى هوى ولا إدهان، وأخذ عليهما أغلظ العهود والمواثيق، وإن هما جاوزا بالحكم كتاب الله فلا حكم لهما.. والكتاب والسنة يثبتان إمامته، ويعظمانه ويثنيان عليه، ويشهدان بصدقه وعدالته، وإمامته وسابقته في الدين، وعظيم جهاده في جهاد المشركين، وقرابته من سيد المرسلين، وما خص به من القدم في العلم والمعرفة بالحكم، ووفور الحلم، وأنه حقيق بالإمامة، وأهل لحمل أعباء الخلافة[4].

---

(1) فتح الباري (7/ 466).
(2) مرويات أبي مخنف.
(3) تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة (2/ 134).
(4) أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين، ص (177).

11 – مكان انعقاد المؤتمر:

كان الموعد لاجتماع الحكمين – كما جاء في الوثيقة – في رمضان في عام 37هـ، إذا لم تحدث عوائق، في موضع وسط بين العراق والشام وهذا الموضع المختار هو دومة الجندل[1]، وفي روايات موثقة، وأذرح[2] في روايات أخرى دونها في الإتقان، ولعل لقرب المكانين من بعضهما أثراً في اختلاف الروايات، إذ يقول خليفة بن خياط[3]. . : ويقال بأذرح وهي من دومة الجندل قريب، وقد تم الاجتماع في الموعد المحدد بدون عوائق[4].

إن المكان الذي اجتمع فيه الحكمان هو دومة الجندل، وهذا بخلاف ما جزم به ياقوت الحموي من أن التحكيم حدث في أذرح واستدل على ذلك ببعض روايات لم يبينها وبالأشعار، وبخاصة بشعر ذي الرمة[5] في مدح بلال بن أبي بردة[6] وهو قوله:

أبوك تلافي الدين والناس بعدما تشاؤوا وبيت الدين منقلع الكسر
فشد إصار الدين أيام أذرح ورد حروباً قد لقحن إلى عقر[7]

12 – هل حضر سعد بن أبي وقاص اجتماع الحكمين؟.

اجتمع الحكمان في موعدهما المحدد، ومع كل واحد منهما بضع مئات يمثلون وفدين، وفد عن أهل العراق، والآخر يمثل أهل الشام، وطلب الحكمان من عدد من أعيان قريش وفضلائهم الحضور لمشاورتهم والاستئناس برأيهم، ولم يحضر الاجتماع عدد من كبار الصحابة كانوا قد اعتزلوا القتال منذ بدايته، وأفضل هؤلاء سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فإنه لم يحضر التحكيم ولا أراد ذلك ولا همَّ به[8] فعن عامر بن سعد أن

(1) دومة الجندل: غرب مدينة الجوف في شمال الجزيرة العربية.
(2) أذرح: اسم بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة من نواحي البلقاء.
(3) تاريخ خليفة، ص (191، 192).
(4) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد، ص (267).
(5) ذي الرمة، غيلان بن عقبة توفي 117هـ، سير أعلام النبلاء (5/ 267).
(6) بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، تهذيب تاريخ دمشق (3/ 321).
(7) ديوان ذي الرمة، ص (361، 362) نقلاً عن: خلافة علي، ص (272).
(8) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد، ص (272).

أخاه عمر انطلق إلى سعد في غنم له خارجاً من المدينة فلمّا أتاه قال: يا أبه، أرضيت أن تكون أعرابياً في غنمك والناس يتنازعون في الملك بالمدينة؟ فضرب سعد صدر عمر وقال: اسكت فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي**»(1).

خامساً: هل يمكن الاستفادة من حادثة التحكيم في فض النزاعات بين الدولة الإسلامية؟

يمكن الاستفادة من حادثة التحكيم في فض النزاعات بين الدول الإسلامية وذلك بتحمل قادة البلاد الإسلامية جميعاً مسؤولياتهم ومن ورائهم الأمة الإسلامية التي يحكمونها في الضغط الجاد الصادق على الطرفين المتنازعين، لكي يوقفا بينهما القتال، ويلجأ إلى التحكيم الشرعي في الإسلام فيرسل هذا الطرف حكماً من قبله، وذلك حكماً آخر من قبله أيضاً، للفصل في النزاع القائم وذلك على ضوء ما يلي:

1 - تحديد صلاحيات الحكمين في إصدار الأحكام التي لا بد منها لحل المشكلات التي هي سبب النزاع.

2 - جعل مصادر التشريع الإسلامي هي المرجع الوحيد لإصدار تلك الأحكام والحلول، التي تفصل في مسائل النزاع.

3 - أخذ العهد على كل طرف من طرفي النزاع، وأخذ العهد على جميع قادة البلاد الإسلامية بقبول ما يصدره الحكمان من أحكام وحلول مشروعة لإنهاء النزاع الراهن، على أنها واجبة التنفيذ بحكم الإسلام، وأن الخروج عليها، أو الرضا بذلك الخروج يترتب عليه الإثم شرعاً.

4 - إذا أصدر الحكمان ما اتفقا عليه من أحكام وحلول، وانقاد لها الطرفان المتنازعان - قضي الأمر، وكفى الله المؤمنين القتال.

5 - إذا رفض أحد الطرفين، أو كلاهما الانقياد لقضاء الحكمين اعتبر الطرف

---

(1) المسند (1/ 168) وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح (3/ 26)، خلافة علي بن أبي طالب، للسلمي، ص (107).

الرافض هو الطرف الباغي، سواء صدر الرفض من أحدهما، أو من كليهما، ووجب شرعاً على القوات الإسلامية في الأقطار الأخرى أن تضع نفسها تحت تصرف ما يصدره الحكمان من قرارات عسكرية، من أجل التدخل لحسم النزاع بالقوة، على وجه لا تترتب عليه أضرار ومخاطر هي أكبر من ضرر النزاع القائم.

6 - ويكون من صلاحيات الحكمين بالاتفاق إصدار القرارات التي تخص كيفية تحريك القوات المسلحة في الأقطار الإسلامية الأخرى، من أجل حل النزاع القائم على ضوء ما سلف بيانه[1].

ولعل اللجوء إلى مثل هذه الطريقة في حل المنازعات بين الأقطار، كفيل بسد الطريق على أية قوة خارجية تتدخل في نزاعات المسلمين بحجة أنَّ بعض أطراف النزاع دعاها إلى هذا التدخل.. ومن ثم تستغل هذه الفرصة، لكي تتآمر على المسلمين، فتعمل على تصعيد تلك النزاعات، وفرض الحل الذي يحلو لها، ويكون فيه مصلحتها فقط، وليعاني المسلمون، بعدئذٍ من آثار ذلك الحلّ أسوأ مما كانوا يعانون من فتنة النزاع نفسها، فهذه المعاناة لا تهمها في شيء، لا، بل إن هذه المعاناة هي من جملة الاهتمامات التي فرضت من أجل تفجيرها ذلك الحل المشؤوم؛ قلنا: لعل اللجوء إلى التحكيم، على نحو ما سلف بيانه، يسد الطريق في وجه تلك القوى الخارجية التي تبغي في صفوف المسلمين الفساد، هذا، وإن الصفة الإلزامية شرعاً للحل عن طريق التحكيم الذي عرضناه - تستند إلى إجماع الصحابة، فقد أجمع الصحابة كلهم في عهد النزاع الذي نشب بين علي ومعاوية على اللجوء إلى التحكيم، والقبول به.. سواء في ذلك الصحابة الذين كانوا مع علي، والصحابة الذين كانوا مع معاوية، والصحابة الذين اعتزلوا الفريقين، كسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وغيرهما - رضي الله عنهم أجمعين[2].

سادساً: موقف أهل السنة من تلك الحروب:

إن موقف أهل السنة والجماعة من الحرب التي وقعت بين الصحابة الكرام ﷺ هو الإمساك عما شجر بينهم إلا فيما يليق بهم ﷺ لما يسببه الخوض في ذلك من توليد

(1) الجهاد والقتال في السياسة الشرعية (3/ 1665).
(2) المصدر نفسه (3/ 1665).

العداوة والحقد والبغض لأحد الطرفين وقالوا: إنه يجب على كل مسلم أن يحب الجميع ويرضى عنهم ويترحم عليهم ويحفظ لهم فضائلهم، ويعترف لهم بسوابقهم، وينشر مناقبهم وأن الذي حصل بينهم إنما كان عن اجتهاد، والجميع مثابون في حالتي الصواب والخطأ، غير أن ثواب المصيب ضعف ثواب المخطىء في اجتهاده وأن القاتل والمقتول من الصحابة في الجنة، ولم يجوز أهل السنة والجماعة الخوض فيما شجر بينهم، وقبل أن أذكر طائفة من أقوال أهل السنة التي تبين موقفهم فيما شجر بين الصحابة أذكر بعض النصوص التي فيها الإشارة إلى ما وقع بين الصحابة من الاقتتال وبما وصفوا به فيها وتلك النصوص هي[1]:

1 - قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: 9].

ففي هذه الآية أمر الله تعالى بالإصلاح بين المؤمنين إذا ما جرى بينهم قتال لأنهم إخوة، وهذا الاقتتال لا يخرجهم عن وصف الإيمان حيث سماهم الله ﷻ مؤمنين وأمر بالإصلاح بينهم، و ذا كان حصل اقتتال بين عموم المؤمنين، ولم يخرجهم ذلك من الإيمان فأصحاب رسول الله ﷺ الذين اقتتلوا في موقعة الجمل وبعدها أول من يدخل في اسم الإيمان الذي ذكر في هذه الآية، فهم لا يزالون عند ربهم مؤمنين إيماناً حقيقياً ولم يؤثر ما حصل بينهم من شجار في إيمانهم بحال لأنه كان عن اجتهاد[2].

2 - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق**»[3]، والفرقة المشار إليها في الحديث هي ما كان من الاختلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وقد وصف ﷺ الطائفتين معاً بأنهما مسلمتان، وأنهما متعلقتان بالحق، والحديث علم من أعلام النبوة: إذ وقع الأمر طبق

(1) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (2/ 727) تنزيه خال أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان، ص(41).
(2) العواصم من القواصم، ص (169، 170)، أحكام القرآن (4/ 1717).
(3) مسلم (2/ 745).

ما أخبر به عليه الصلاة والسلام، وفيه الحكم بإسلام الطائفتين: أهل الشام وأهل العراق، لا كما يزعمه فرقة الرافضة والجهلة الطغام من تكفيرهم أهل الشام، وفيه أن أصحاب علي أدنى الطائفتين إلى الحق، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة أن عليًّا هو المصيب وإن كان معاوية مجتهداً، وهو مأجور، إن شاء الله، ولكن عليًّا هو الإمام فله أجران كما ثبت في صحيح البخاري: **«إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»**[1].

3 - وعن أبي بكرة قال: بينما النبي ﷺ يخطب جاء الحسن فقال النبي ﷺ: **«ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين»**[2] ففي هذا الحديث شهادة النبي ﷺ بإسلام الطائفتين أهل العراق وأهل الشام، والحديث فيه رد واضح على الخوارج الذين كفروا عليًّا ومن معه، ومعاوية ومن معه بما تضمنه الحديث من الشهادة للجميع بالإسلام ولذا كان يقول سفيان بن عيينة: قوله فئتين من المسلمين يعجبنا جداً.

قال البيهقي رحمه الله:

وإنما أعجبهم لأن النبي ﷺ سماهم جميعاً مسلمين وهذا خبر من رسول الله بما كان من الحسن بن علي بعد وفاة علي في تسليمه الأمر إلى معاوية بن أبي سفيان[3].

فهذه الأحاديث المتقدم ذكرها فيها الإشارة إلى أهل العراق الذين كانوا مع علي وإلى أهل الشام الذين كانوا مع معاوية بن أبي سفيان وقد وصفهم النبي ﷺ بأنهم من أمته[4].

كما وصفهم بأنهم جميعاً متعلقون بالحق لم يخرجوا عنه كما شهد لهم ﷺ بأنهم مستمرون على الإيمان، ولم يخرجوا عنه بسبب القتال الذي حصل بينهم وقد دخلوا تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: 9].

وقد قدمنا أن مدلول الآية ينتظمهم رضي الله عنهم أجمعين فلم يكفروا ولم يفسقوا بقتالهم

---

(1) البخاري مع شرحه في فتح الباري (13/ 318).
(2) البخاري، كتاب: الفتن، رقم (7109).
(3) الاعتقاد للبيهقي، ص (198)، فتح الباري (13/ 66).
(4) في صحيح مسلم (2/ 746) تكون في أمتي فرقتان.

بل هم مجتهدون متأولون، وقد بين الحكم في قتالهم ذلك علي بن أبي طالب ﷺ كما مر معنا. فالواجب على المسلم أن يسلك في اعتقاده فيما حصل بين الصحابة الكرام ﷺ مسلك أهل السنة والجماعة، وهو الإمساك عما حصل بينهم ﷺ ولا يخوض فيه إلا بما هو لائق بمقامهم، وكتب أهل السنة مليئة ببيان عقيدتهم الصافية النقية في حق أولئك الصفوة المختارة.

وقد حددوا موقفهم من تلك الحرب التي وقعت بينهم في أقوالهم الحسنة التي منها[1]:

1 - سئل عمر بن عبد العزيز، رحمه الله تعالى، عن القتال الذي حصل بين الصحابة فقال: تلك دماء طهر الله يدي منها أفلا أطهر منها لساني، مثل أصحاب رسول الله ﷺ مثل العيون، ودواء العيون ترك مسها[2]، قال البيهقي معلقاً على قول عمر بن عبد العزيز، رحمه الله تعالى: هذا حسن جميل لأن سكوت الرجل عما لا يعنيه هو الصواب[3].

2 - سئل الحسن البصري رحمه الله تعالى عن قتال الصحابة فيما بينهم فقال: قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا، وعلموا وجهلنا، واجتمعوا فاتبعنا، واختلفوا فوقفنا[4].

ومعنى قول الحسن هذا: أن الصحابة كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا وما علينا إلا أن نتبعهم فيما اجتمعوا عليه، ونقف عند ما اختلفوا فيه ولا نبتدع رأياً منا، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرادوا الله ﷻ إذ كانوا غير متهمين في الدين[5].

3 - سئل جعفر بن محمد الصادق عما وقع بين الصحابة فأجاب بقوله: أقول ما قال الله: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾[6] [طه: 52].

---

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة (2/ 746).
(2) الإنصاف للباقلاني، ص (69)، الطبقات (5/ 394).
(3) مناقب الشافعي، ص (136).
(4) الجامع لأحكام القرآن (16/ 332).
(5) المصدر نفسه (16/ 332).
(6) الإنصاف للباقلاني، ص (69).

قال الإمام أحمد رحمه الله ، **بعد أن قيل له**: ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية؟ قال: ما أقول فيهم إلا الحسنى[1].

وعن إبراهيم بن الفقيه قال: حضرت أحمد بن حنبل وسأله رجل عما جرى بين علي ومعاوية؟ فأعرض عنه فقيل له: يا أبا عبد الله هو رجل من بني هاشم فأقبل عليه فقال: اقرأ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 141].

4 - **وقال ابن أبي زيد القيرواني**: في صدد عرضه لما يجب أن يعتقده المسلم في أصحاب رسول الله ﷺ وما ينبغي أن يذكروا به فقال: وألا يذكر أحد من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر والإمساك عما شجر بينهم وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب[2].

5 - **وقال أبو عبد الله بن بطة أثناء عرضه لعقيدة أهل السنة والجماعة**: ومن بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ فقد شهدوا المشاهد معه وسبقوا الناس بالفضل، فقد غفر الله لهم وأمرك بالاستغفار لهم والتقرب إليه بمحبتهم وفرض ذلك على لسان نبيه وهو يعلم ما سيكون منهم، وأنهم سيقتتلون، وإنما فضلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد وضع عنهم وكل ما شجر بينهم مغفور لهم[3].

6 - **قال أبو بكر بن الطيب الباقلاني**: ويجب أن يعلم: أن ما جرى بين أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم من المشاجرة نكف عنه ونترحم على الجميع ونثني عليهم ونسأل الله تعالى لهم الرضوان والأمان والفوز والجنان ونعتقد أن عليًّا عليه السلام أصاب فيما فعل وله أجران، وأن الصحابة رضي الله عنهم ما صدر منهم كان باجتهاد فلهم الأجر ولا يفسقون ولا يبدعون والدليل عليه قوله تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: 18].

وقوله ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**» فإذا

---

(1) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ص (164).
(2) رسالته المشهورة مع شرحها الثمر الداني، ص (23).
(3) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ص (268).

كان الحاكم في وقتنا له أجران على اجتهاده فما ظنك باجتهاد من رضي الله عنهم ورضوا عنه؟! ويدل على صحة هذا القول: قوله ﷺ للحسن رضي الله عنه: «إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»[1]، فأثبت العظمة لكل واحدة من الطائفتين وحكم لهما بصحة الإسلام وقد وعد الله هؤلاء القوم بنزع الغل من صدورهم بقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: 47]. إلى أن قال: ويجب الكف عما شجر بينهم والسكوت عنه[2].

7 - **وقال ابن تيمية في صدد عرضه لعقيدة أهل السنة والجماعة فيما شجر بين الصحابة**: ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو زيد فيه ونقص وغيّر عن وجه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون[3].

8 - **وقال ابن كثير**: أما ما شجر بينهم بعده عليه الصلاة والسلام: فمنه ما وقع من غير قصد كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد كيوم صفين، والاجتهاد يخطىء ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ ومأجور أيضاً: وأما المصيب فله أجران[4].

9 - **وقال ابن حجر**: واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عرف المحق منهم لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجراً واحداً، وأن المصيب يؤجر أجرين[5].

فأهل السنة مجمعون على وجوب السكوت عن الخوض في الفتن التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم بعد قتل عثمان والترحم عليهم وحفظ فضائل الصحابة والاعتراف لهم بسوابقهم ونشر محاسنهم رضي الله عنهم وأرضاهم[6].

---

(1) البخاري، كتاب: الفتن، رقم (7109).
(2) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص (67 - 69).
(3) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص (67 - 69).
(4) الباعث الحثيث، ص (182).
(5) فتح الباري (13/ 34).
(6) عقيدة أهل السنة (2/ 740).

سابعاً: التحذير من بعض الكتب التي شوهت تاريخ الصحابة:

1 – الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة:

من الكتب التي شوهت تاريخ صدر الإسلام كتاب «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة، ولقد ساق الدكتور عبد الله عيلان في كتابه: «الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي» مجموعة من الأدلة تبرهن على أن الكتاب المذكور منسوب إلى الإمام ابن قتيبة كذباً وزوراً ومن هذه الأدلة:

– إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألف كتاباً في التاريخ يدعى «الإمامة والسياسة» ولا نعرف من مؤلفاته التاريخية إلا كتاب «المعارف».

– إن المتصفح للكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى الدينور.

– إن المنهج والأسلوب الذي سار عليه مؤلف «الإمامة والسياسة» يختلف تماماً عن منهج وأسلوب ابن قتيبة في كتبه التي بين أيدينا، فابن قتيبة يقدم لمؤلفاته بمقدمات طويلة يبين فيها منهجه والغرض من مؤلفه، وعلى خلاف ذلك يسير صاحب «الإمامة والسياسة» فمقدمته قصيرة جداً لا تزيد على ثلاثة أسطر، هذا إلى جانب الاختلاف في الأسلوب، ومثل هذا النهج لم نعهده في مؤلفات ابن قتيبة.

– يروي مؤلف الكتاب عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه: قاضي الكوفة، توفي سنة 148هـ، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة 213هـ، أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

– إن الرواة والشيوخ الذين يروي عنهم ابن قتيبة عادة في كتبه لم يرد لهم ذكر في أي موضع من مواضع الكتاب.

– إن قسماً كبيراً من رواياته جاءت بصيغة التمريض، فكثيراً ما يجيء فيه: ذكروا عن بعض المصريين، وذكروا عن محمد بن سليمان عن مشايخ أهل مصر، وحدثنا بعض مشايخ أهل المغرب، وذكروا عن بعض المشيخة، وحدثنا بعض المشيخة، ومثل هذه التراكيب بعيدة كل البعد عن أسلوب وعبارات ابن قتيبة ولم ترد في كتاب من كتبه.

- إن مؤلف «الإمامة والسياسة» يروي عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ عن هذين العالمين[1].

- ابن قتيبة يحتل منزلة عالية لدى العلماء فهو عندهم من أهل السنة، وثقة في علمه ودينه، يقول السلفي: كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة، ويقول عنه ابن حزم: كان ثقة في دينه وعلمه، وتبعه في ذلك الخطيب البغدادي، ويقول عنه ابن تيمية: وإن ابن قتيبة من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة[2]، ورجل هذه منزلته لدى رجال العلم المحققين، هل من المعقول أن يكون مؤلف كتاب «الإمامة والسياسة» الذي شوه التاريخ وألصق بالصحابة الكرام ما ليس فيهم[3]؟!

يقول الدكتور علي نفيع العلياني في كتابه «عقيدة الإمام ابن قتيبة» عن كتاب الإمامة والسياسة: وبعد قراءتي لكتاب الإمامة والسياسة قراءة فاحصة ترجح عندي أن مؤلف الإمامة والسياسة رافضي، أراد إدماج هذا الكتاب في كتب ابن قتيبة نظراً لكثرتها ونظراً لكونه معروفاً عند الناس بانتصاره لأهل الحديث، وقد يكون من إمامة المغرب، فإن ابن قتيبة له سمعة حسنة في المغرب[4].

ومما يرجح أن مؤلف الإمامة والسياسة من الروافض ما يلي:

● **إن مؤلف الإمامة والسياسة** ذكر على لسان علي رضي الله عنه أنه قال للمهاجرين: الله الله يا معشر المهاجرين لا تخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم، ولا تدفعوا أهل مقامه في الناس وحقه فوالله يا معشر المهاجرين لنحن أحق الناس به لأنا أهل البيت، ونحن أحق بهذا الأمر منكم.. والله إنه لفينا فلا تتبعوا الهوى فتضلوا عن سبيل الله[5]. ولا أحد يرى أن الخلافة وراثية لأهل البيت إلا الشيعة.

● **إن مؤلف الإمامة والسياسة** قدح في صحابة رسول الله قدحاً عظيماً فصور ابن عمر رضي الله عنه جباناً، وسعد بن أبي وقاص حسوداً، وذكر محمد بن مسلمة غضب على

(1) عقيدة الإمام ابن قتيبة، علي العلياني، ص (90).
(2) لسان الميزان (3/ 357)، تحقيق مواقف الصحابة (2/ 144).
(3) تحقيق مواقف الصحابة (2/ 144).
(4) الفتاوى لابن تيمية (17/ 391).
(5) الإمامة والسياسة (1/ 12).

علي بن أبي طالب لأنه قتل مرحباً اليهودي بخيبر، وإن عائشة رضي الله عنها أمرت بقتل عثمان[1]، والقدح في الصحابة من أظهر خصائص الرافضة، وإن شاركهم الخوارج، إلا أن الخوارج لا يقدحون في عموم الصحابة[2].

● **إن مؤلف الإمامة والسياسة** يذكر أن المختار بن أبي عبيد قتل من قبل مصعب بن الزبير لكونه دعا إلى آل رسول الله ﷺ ولم يذكر خرافته وادعاءه للوحي[3]، والرافضة هم الذين يحبون المختار بن أبي عبيد لكونه انتقم من قتلة الحسين، مع العلم أن ابن قتيبة - رحمه الله - ذكر المختار من الخارجين على السلطان وبيّن أنه كان يدعي أن جبريل يأتيه[4].

● **إن مؤلف الإمامة والسياسة** كتب عن خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان خمساً وعشرين صفحة فقط، وكتب عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة مائتي صفحة، فقام المؤلف باختصار التاريخ الناصع المشرق وسوّد الصحائف بتاريخ زائف لم يثبت منه إلا القليل وهذه من أخلاق الرافضة المعهودة نعوذ بالله من الضلال والخذلان.

● **يقول السيد محمود شكري الألوسي في مختصره للتحفة الاثنا عشرية:**

ومن مكايدهم - يعني الرافضة - أنهم ينظرون في أسماء الرجال المعتبرين عند أهل السنة فمن وجدوه موافقاً لأحد منهم في الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه، فمن لا وقوف له من أهل السنة يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر بقوله ويعتد بروايته، كالسدي فإنهما رجلان أحدهما السدي الكبير والثاني السدي الصغير، فالكبير من ثقات أهل السنة، والصغير من الوضاعين الكذابين وهو رافضي، وعبد الله بن قتيبة رافضي وعبد الله بن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة، وقد صنف كتاباً سماه بالمعارف، فصنف ذلك الرافضي كتاباً سماه بالمعارف أيضاً قصداً للإضلال[5]. وهذا

(1) الإمامة والسياسة (1/ 54، 55).
(2) عقيدة الإمام ابن قتيبة، ص (91) للعلياني.
(3) الإمامة والسياسة (2/ 20).
(4) المعارف، ص (401).
(5) مختصر التحفة الاثنا عشرية للألوسي، ص (32).

مما يرجح أن كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة الرافضي وليس لابن قتيبة السني الثقة، وإنما خلط الناس بينهما لتشابه الأسماء[1] والله أعلم.

2 – نهج البلاغة:

ومن الكتب التي ساهمت في تشويه تاريخ الصحابة بالباطل كتاب نهج البلاغة؛ فهذا الكتاب مطعون في سنده ومتنه، فقد جمع بعد أمير المؤمنين بثلاثة قرون ونصف بلا سند، وقد نسبت الشيعة تأليف نهج البلاغة إلى الشريف الرضي وهو غير مقبول عند المحدثين لو أسند، خصوصاً فيما يوافق بدعته، فكيف إذا لم يسند كما فعل في النهج؟ وأما المتهم – عند المحدثين – فهو أخوه علي[2]، فقد تحدث العلماء فيه فقالوا:

قال ابن خلكان في ترجمة الشريف المرتضى:

وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه هل جمعه؟ أم جمع أخيه الرضي؟. وقد قيل: إنه ليس من كلام عليّ، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه، والله أعلم[3].

وقال الذهبي:

من طالع نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ففيه السب الصراح، والحط على السيدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن أكثره باطل[4].

وقال ابن تيمية:

وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم ولا لها إسناد معروف[5].

---

(1) عقيدة الإمام ابن قتيبة، ص (93).
(2) الأدب الإسلامي، نايف معروف، ص (53).
(3) الوفيات (3/ 124).
(4) ميزان الاعتدال (3/ 124).
(5) منهاج السنة (4/ 24).

وأما ابن حجر:

فيتهم الشريف المرتضى بوضعه، ويقول: ومن طالعه جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي... وأكثره باطل[1].

واستناداً إلى هذه الأخبار وغيرها تناول عدد من الباحثين هذا الموضوع، فقالوا بعدم صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام علي رضي الله عنه [2].

ويمكن تلخيص أهم ما لاحظه القدامى والمحدثون على «نهج البلاغة» للتشكيك بصحة نسبته للإمام علي بما يلي:

● خلوه من الأسانيد التوثيقية التي تعزز نسبة الكلام إلى صاحبه: متناً ورواية وسنداً.

● كثرة الخطب وطولها، لأن هذه الكثرة وهذا التطويل مما يتعذر حفظه وضبطه قبل عصر التدوين، مع أن خطب الرسول ﷺ لم تصل إلينا سالمة وكاملة مع ما أتيح لها من العناية الشديدة والاهتمام.

● رصد العديد من الأقوال والخطب في مصادر وثيقة منسوبة لغير عليّ رضي الله عنه، وصاحب النهج يثبتها له.

● اشتمال هذا الكتاب على أقوال تتناول الخلفاء الراشدين قبله بما لا يليق به ولا بهم، وتنافي ما عرف عنه من توقيره لهم، ومن أمثلة ذلك ما جاء بخطبته المعروفة بـ«الشقشقية» التي يظهر فيها حرصه الشديد على الخلافة، رغم ما شُهر عنه من التقشف والزهد.

● شيوع السجع فيه، إذ رأى عدد من الأدباء أن هذه الكثرة لا تتفق مع البعد عن التكلف الذي عرف به عصر الإمام علي رضي الله عنه، مع أن السجع العفوي الجميل لم يكن بعيداً عن روحه ومبناه.

● الكلام المنمق الذي تظهر فيه الصناعة الأدبية التي هي من وشي العصر العباسي

---

(1) لسان الميزان (4/ 223).

(2) الأدب الإسلامي، نايف معروف، ص (53).

وزخرفه، ما نجد في وصف الطاووس والخفاش، والنحل والنمل، والزرع والسحاب وأمثالها.

● الصيغ الفلسفية الكلامية التي وردت في ثناياه، والتي لم تُعرف عند المسلمين إلا في القرن الثالث الهجري، حين ترجمت الكتب اليونانية والفارسية والهندية، وهي أشبه ما تكون بكلام المناطق والمتكلمين منه بكلام الصحابة والراشدين[1].

إن هذا الكتاب يجب الحذر منه في الحديث عن الصحابة وما وقع بينهم وبين أمير المؤمنين علي، وتعرض نصوصه على الكتاب والسنة فما وافق الكتاب والسنة، فلا مانع من الاستئناس به وما خالف فلا يلتفت إليه.

3 – كتاب الأغاني للأصفهاني:

يعتبر كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني كتاب أدب وسمر وغناء، وليس كتاب علم وتاريخ وفقه، وله طنين ورنين في آذان أهل الأدب والتاريخ، فليس معنى ذلك أن يسكت عما ورد فيه من الشعوبية والدس، والكذب الفاضح والطعن والمعايب، وقد قام الشاعر العراقي والأستاذ الكريم وليد الأعظمي بتأليف كتابه القيم الذي سمّاه «السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني» فقد شمّر – جزاه الله خيراً – عن ساعد الجد، ليميز الهزل من الجد، والسمّ من الشهد، ويكشف ما احتواه الكتاب من الأكاذيب ونيران الشعوبية والحقد، وهي تغلي في الصدور، كغلي القدور، وأخذ يرد على ترهات الأصفهاني فيما جمعه من أخبار وحكايات مكذوبة وغير موثقة تسيء إلى آل البيت النبوي الشريف، وتجرح سيرتهم، وتشوه سلوكهم، كما تناول مزاعم الأصفهاني تجاه معاوية بن أبي سفيان والخلفاء الراشدين الأمويين بما هو مكذوب ومدسوس عليهم من الروايات؛ وتناول الأستاذ الكريم والشاعر الإسلامي القدير وليد الأعظمي في كتابه القيم الحكايات المتفرقة التي تضمنها الكتاب والتي تطعن في العقيدة الإسلامية والدين الإسلامي، وتفضل الجاهلية على الإسلام وغيرها من الأباطيل[2].

(1) الأدب الإسلامي، ص (54، 55).
(2) السيف اليماني في نحر الأصفهاني، للأعظمي، ص (9 – 14).

ولقد تحدث العلماء فيه قديماً فقالوا:

قال الخطيب البغدادي:

كان أبو الفرج الأصفهاني أكذب الناس، كان يشتري شيئاً كثيراً من الصحف، ثم تكون كل روايته منها[1].

قال ابن الجوزي:

ومثله لا يوثق بروايته، يصح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهوّن شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمل كتاب الأغاني، رأى كل قبيح ومنكر[2]. قال الذهبي: رأيت شيخنا تقي الدين ابن تيمية يضعفه، ويتهمه في نقله، ويستهول ما يأتي به[3].

4 – تاريخ اليعقوبي: ت 290 هـ:

هو أحمد ابن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح العباسي من أهل بغداد، مؤرخ شيعي إمامي كان يعمل في كتابة الدواوين في الدولة العباسية حتى لقب بالكاتب العباسي، وقد عرض اليعقوبي تاريخ الدولة الإسلامية من وجهة نظر الشيعة الإمامية، فهو لا يعترف بالخلافة إلا لعلي بن أبي طالب وأبنائه حسب تسلسل الأئمة عند الشيعة ويسمي عليًّا بالوصي، وعندما أرخ لخلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يضف عليهم لقب الخلافة وإنما قال تولى الأمر فلان، ثم لم يترك واحداً منهم دون أن يطعن فيه، وكذلك كبار الصحابة، فقد ذكر عن عائشة، رضي الله عنها، أخباراً[4] سيئة وكذلك عن خالد بن الوليد[5]، وعمرو بن العاص[6]، ومعاوية بن أبي سفيان[7] وعرض خبر السقيفة عرضاً مشيناً[8] ادعى فيه أنه قد حصلت مؤامرة على سلب الخلافة من علي بن

(1) تاريخ بغداد (11/ 398).
(2) المنتظم (7/ 41، 40).
(3) ميزان الاعتدال (3/ 123).
(4) تاريخ اليعقوبي (2/ 180 – 183).
(5) المصدر نفسه (2/ 131).
(6) المصدر نفسه (2/ 222).
(7) المصدر نفسه (2/ 232، 238).
(8) المصدر نفسه (2/ 1123، 126).

أبي طالب الذي هو الوصي في نظره، وطريقته في سياق الاتهامات - الباطلة - هي طريقة قومه من أهل التشيع والرفض، وهي إما اختلاق الخبر بالكلية[1]، أو التزيد في الخبر[2]، والإضافة عليه، أو عرضه في غير سياقه ومحله حتى يتحرف معناه، ومن الملاحظ أنه عندما ذكر الخلفاء الأمويين وصفهم بالملوك، وعندما ذكر خلفاء بني العباس وصفهم بالخلفاء، كما وصف دولتهم في كتابه البلدان باسم الدولة المباركة[3]، مما يعكس نفاقه وتستره وراء شعار التقية، وهذا الكتاب يمثل الانحراف والتشويه الحاصل في كتابة التاريخ الإسلامي وهو مرجع لكثير من المستشرقين والمستغربين الذين طعنوا في التاريخ الإسلامي وسيرة رجاله، مع أنه لا قيمة له من الناحية العلمية إذ يغلب على القسم الأول القصص والأساطير والخرافات، والقسم الثاني كتب من زاوية نظر حزبية كما أنه يفتقد من الناحية المنهجية لأبسط قواعد التوثيق العلمي[4].

5 - المسعودي: ت 345هـ: كتابه مروج الذهب ومعادن الجوهر:

هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، من ولد عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه [5]، وقيل إنه كان رجلاً من أهل المغرب[6] ولكن يرد عليه بأن المسعودي صرح بنفسه أنه من أهل العراق، وأنه انتقل إلى ديار مصر للسكن فيها[7]، وإن قصد ببلاد المغرب عكس المشرق بمصر من بلاد المغرب الإسلامي فلا إشكال[8] والمسعودي رجل شيعي فقد قال فيه ابن حجر: كتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً[9]، وقد ذكر أن الوصية جارية من عهد آدم تنقل من قرن إلى قرن حتى رسولنا ﷺ ثم أشار

(1) منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 431.
(2) المصدر نفسه، ص 431.
(3) كتاب البلدان لليعقوبي، ص 432.
(4) منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 432.
(5) الفهرست لابن النديم، ص (171) سير أعلام النبلاء.
(6) الفهرست، ص (117).
(7) معجم الأدباء (13/ 91 - 93).
(8) منهج المسعودي في كتابة التاريخ ص 44، أثر التشيع، ص (243).
(9) لسان الميزان (4/ 225)، أثر التشيع، ص (246).

إلى اختلاف الناس بعد ذلك في النص والاختيار، فقد رأى الشيعة الإمامية الذين يقولون بالنص[1]، وقد أولى الأحداث المتعلقة بعلي بن أبي طالب ﷺ في كتابه مروج الذهب اهتماماً كبيراً أكثر من اهتمامه بحياة الرسول ﷺ في الكتاب المذكور[2]، وركز اهتمامه بالبيت العلوي وتتبع أخبارهم بشكل واضح في كتابه مروج الذهب[3] وعمل بدون حياء ولا خجل على تشويه تاريخ صدر الإسلام.

هذه بعض الكتب القديمة التي نحذر منها، والتي كان لها أثر في كتابات بعض المعاصرين، كطه حسين في: الفتنة الكبرى (علي وبنوه)، والعقاد في عبقرياته فقد تورطا في الروايات الموضوعة والضعيفة وقامت تحليلاتهم عليها، وبالتالي لم يحالفهم الصواب، ووقعوا في أخطاء شنيعة في حق الصحابة ﷺ وكذلك عبد الوهاب النجار في كتابه «الخلفاء الراشدون» حيث نقل نصوصاً من روايات الإمامة من كتاب الإمامة والسياسة، وحسن إبراهيم حسن في كتابه «عمرو بن العاص» حيث قرر من خلال الروايات الرافضية الموضوعة بأن عمرو بن العاص رجل مصالح ومطامع ولا يدخل في شيء من الأمور إلا إذا رأى أن فيه مصلحة ومنفعة له في الدنيا[4]، وغير ذلك من الباحثين الذين ساروا على نفس المنوال، فدخلوا في الأنفاق المظلمة بسبب بعدهم عن منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الركام الهائل من الروايات التاريخية.

ثامناً: الاستشراق والتاريخ الإسلامي:

إن من أعظم الفرق أثراً في تحريف التاريخ الإسلامي: الشيعة الرافضة بمختلف طوائفها وفرقها، فهم من أقدم الفرق ظهوراً، ولهم تنظيم سياسي وتصور عقائدي، ومنهج فكري - منحرف - وهم أكثر الطوائف كذباً على خصومهم، كما أنهم من أشد الناس خصومة للصحابة - كما سيأتي معنا - فسب الصحابة وتكفيرهم من أساسيات معتقدهم وأركانه، خاصة الشيخين أبي بكر وعمر ويسمونهما الجبت والطاغوت[5].

(1) مروج الذهب ومعادن الجوهر (1/ 38).
(2) أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص (248).
(3) المصدر نفسه، ص (248).
(4) تاريخ عمرو بن العاص، حسن إبراهيم، ص (206، 207).
(5) الشيعة والسنة، ص (32) إحسان إلهي ظهير.

وقد كان للشيعة أكبر عدد من الرواة والإخباريين الذين تولوا نشر أكاذيبهم ومفترياتهم وتدوينها في كتب ورسائل عن أحداث التاريخ الإسلامي، خاصة الأحداث الداخلية، كما كان للشعوبية والعصبية أثر في وضع الأخبار التاريخية والحكايات والقصص الرامية إلى تشويه التاريخ الإسلامي، وإلى إعلاء طائفة على طائفة، أو أهل بلد على آخر، أو جنس على جنس، وإبعاد الميزان الشرعي في التفاضل وهو ميزان التقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: 13].

كما أن الفرق المنحرفة قد استغلت وضع القصاص وانتشارهم وجهل معظمهم وقلة علمهم بالسنة، وانحراف طائفة منهم تبتغي العيش والكسب، فنشروا بينهم أكاذيبهم وحكاياتهم وقصصهم الموضوعة، فتلقفها هؤلاء القصاص دون وعي وإدراك ونشروها بين العامة، لقد انتشر عن طريقهم مئات الأحاديث المكذوبة على الصحابة والتابعين وعلماء الإسلام، مما يسيء لهم ويشوه تاريخهم وسيرتهم، وقد كان من فضل الله وتوفيقه أن قيض مجموعة من العلماء النقاد الذين قاموا بجهد في نقد الرواة والمرويات فبينوا الزائف من الصحيح، ودافعوا عن عقيدة الأمة وتاريخها، وجهد علماء السنة في بيان الأحاديث المكذوبة بالنص عليها وبيان الرواة الضعاف والمتهمين وأصحاب الأهواء، وفي رسم المنهج في نقد الروايات وقبولها، جهد كبير وموفق، من أبرز من تصدى لإيضاح المغالط التاريخية ورد زيوف الروايات المكذوبة القاضي ابن العربي في كتاب العواصم من القواصم، والإمام ابن تيمية في كثير من كتبه ورسائله، خاصة كتابه القيم «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية»، وكذا الحافظ الناقد الذهبي في كثير من مؤلفاته التاريخة مثل كتاب: سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وكذلك الحافظ ابن كثير المفسر المؤرخ في كتابه البداية والنهاية، وأيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ولسان الميزان، وتهذيب التهذيب والإصابة في معرفة الصحابة.

أما الوسائل التي استخدمت لغرض تحريف الوقائع التاريخية وتشويه سير رجال الصدر الأول من الصحابة والتابعين فهي كثيرة ونذكر منها:

- الاختلاق والكذب.
- الإتيان بخبر أو حادثة صحيحة فيزيدون فيها وينقصون منها حتى تتشوه وتخرج عن أصلها.
- وضع الخبر في غير سياقه حتى ينحرف عن معناه ومقصده، والتأويل والتفسير الباطل للأحداث.
- إبراز المثالب والأخطاء وإخفاء الحقائق والصور المستقيمة.
- صناعة الأشعار وانتحالها لتأييد حوادث تاريخية مدعاة لأن الشعر العربي ينظر له كوثيقة تاريخية ومستند يساعد في توثيق الخبر وتأييده.
- وضع الكتب والرسائل المكذوبة ونحلها لعلماء وشخصيات مشهورة، كما وضعت الإمامية كتاب الإمامة والسياسة الذي نحلته أبا محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري لشهرته عند أهل السنة وثقتهم به - كما مرّ معنا.

وقد تلقف هذه الأكاذيب والتحريفات في القرن الماضي علماء الغرب وكتابه من المستشرقين والمنصرين - إبان غزوهم واستعمارهم للبلدان الإسلامية - فوجدوا فيها ضالتهم، وأخذوا يعملون على إبرازها والتركيز عليها مع ما زادوه من عندهم - بدافع من عصبيتهم وكرههم للمسلمين - من الكذب مثل اختراع حوادث لا أصل لها، أو التفسير المغرض للحوادث التاريخية بقصد التشويه، أو التفسير الخاطىء تبعاً للتصور والاعتقاد الذي يدينون به، ثم شايع هؤلاء طائفة غير قليلة العدد من تلاميذ المستشرقين في البلاد العربية والإسلامية، وأخذوا طرائقهم ومناهجهم في البحث، وأفكارهم وتصوراتهم في الفهم والتحليل وتفسير التاريخ، وحملوا الراية بعد رحيلهم عن بلاد المسلمين، كان ضررهم أشد وأنكى من ضرر أساتذتهم المستشرقين، ومن ضرر أسلافهم السابقين من فرق البدع والضلال، وذلك أنهم ادعوا - كأساتذتهم - اتباع الروح العلمية المتجردة والمنهج العلمي في البحث، والحقيقة أن غالبهم لم يتجرد إلا من عقيدته، أما التجرد بمعنى الإخلاص للحق وسلوك المنهج العلمي السليم في إثبات

الواقعات التاريخية، كالمقارنة بين الروايات، ومعرفة قيمة المصادر التي يرجعون إليها، ومدى أمانة الناقلين، وضبطهم لما نقلوا، وقياس الأخبار واعتبارهم بأحوال العمران البشري وطبائعه[1]، فلا أثر له عند القوم، فلم يتقنوا من المنهج العلمي إلا الأمور الشكلية مثل الحواشي وترتيب المراجع وما شابهها، وربما كان هذا هو مفهوم المنهج العلمي عندهم[2].

يقول محب الدين الخطيب رحمه الله:

إن الذين تثقفوا بثقافة أجنبية عنا قد غلب عليهم الوهم بأنهم غرباء عن هذا الماضي، وأن موقفهم من رجاله كموقف وكلاء نيابة من المتهمين، بل لقد أوغل بعضهم في الحرص على الظهور أمام الأغيار بمظهر المتجرد عن كل آصرة بماضي العروبة والإسلام جرياً وراء المستشرقين في ارتيابهم حيث تحسن الطمأنينة، وميلهم مع الهوى عندما يدعوهم الحق إلى التثبت، وفي إنشائهم الحكم وارتياحهم إليه قبل أن تكون في أيديهم الدلائل عليه[3].

ومن أهم الوسائل التي اتبعها المستشرقون وتلاميذهم في تشويه وتحريف حقائق التاريخ الإسلامي:

أ - التدخل بالتفسير الخاطىء للأحداث التاريخية على وفق مقتضيات أحوال عصرهم الذي يعيشون هم فيه وحسبما يجول بخواطرهم، دون أن يحققوا أولاً الواقعة التاريخية حتى تثبت ودون أن يراعوا ظروف العصر الذي وقعت فيه الحادثة وأحوال الناس وتوجهاتهم في ذلك الوقت، والعقيدة التي تحكمهم ويدينون بها، فإنه قبل تفسير الحادثة لا بد من ثبوت وقوعها وليس وجودها في كتاب من الكتب كافياً لثبوتها[4]، لأن مرحلة الثبوت مرحلة سابقة على البحث في تفسير الواقعة التاريخية، كما ينبغي أن يكون التفسير متمشياً مع منطوق الخبر التاريخي، وموضوع البحث، ومع الطابع العام للمجتمع، أو العصر والبيئة التي حدثت فيها الواقعة، كما يشترط ألا يكون هذا التفسير

(1) منهج كتابة التاريخ الإسلامي، محمد صامل، ص (502).
(2) منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص (502).
(3) المصادر الأولى لتاريخنا، مجلة الأزهر سنة 1374هـ.
(4) منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص (504).

متعارضاً مع واقعة أو جملة وقائع أخرى ثابتة، كما أنه لا ينبغي أن ينظر في التفسير إلى عامل واحد - كما هو ديدن كثير من المدارس التاريخية المعاصرة - وإنما ينظر فيه إلى جملة العوامل المؤثرة في الحديث وخاصة العوامل العقيدية والفكرية. . . ثم إن التفسير التاريخي للحوادث بعد هذا كله لا يعدو كونه اجتهاداً بشرياً يحتمل الصواب والخطأ.

ولقد أبرز البعض تاريخ الفرق الضالة وعمد إلى تضخيم أدوارها وتصويرها بصورة المصلح المظلوم وبأن المؤرخين المسلمين قد تحاملوا عليها، فالقرامطة والإسماعيلية، والإمامية والفاطمية والزنج وإخوان الصفا، والخوارج كلهم في نظرهم واعتبارهم دعاة إصلاح وعدالة وحرية ومساواة، وثورتهم كانت ثورات لإصلاح الظلم والجور.

فهذا الشغب والإرجاف على التاريخ الإسلامي ومزاحمة سير رجاله ودعاته بسير قادة الفرق الضالة أمر لا يستغرب من قوم لا يدينون بالإسلام، فهم من واقع عقيدتهم يكيدون له بكل جهد مستطاع، ليلاً ونهاراً وسراً وجهاراً، ولا يتوقع من مطموسي الإيمان وملل الكفر إلا مناصرة إخوانهم في الضلال، ولكن الأمر الذي قد يحدث استغراباً عند البعض أن يحمل راية التشويه والتحريف بعد سقوط دولة الاستشراق كتّاب يحملون أسماء إسلامية ومن أبناء المسلمين، ويقومون بنشر مثل هذه السموم على بني جلدتهم ليصرفوا بها الأغرار عن الصراط المستقيم، ولقد عمد هؤلاء إلى التشبث بالروايات المشبوهة والضعيفة، والساقطة يلتقطونها من كتب الأدب وقصص السمر والحكايات الشعبية والكتب المنحولة والضعيفة.

فهذه الكتب هي مستنداتهم في الغالب مع ما يجدونه من الروايات المكذوبة في الطبري والمسعودي، مع أنهم يعلمون أنها لا تعتبر مراجع علمية يعتمد عليها، لقد وقع الاعتداء على التاريخ الإسلامي - خاصة تاريخ الصدر الأول - **بالتشويه** عن طريق اختيار مواقف مختارة والتركيز عليها، كالمعارك والحروب مع تصويرها على غير حقيقتها حتى تزول عنها صفة الجهاد في سبيل الله، أو التركيز على الأحداث والفتن الداخلية بقصد إظهار خلافات الصحابة ﷺ وعرضها وكأنها نموذج للصراعات والمكائد السياسية في وقتنا الحاضر، **وبالتجهيل** وهو إهمال كل ما هو مدعاة للاقتداء والأسوة الحسنة، **وبالتشكيك**، وهو توجيه السهام إلى التاريخ ورجاله وإلى المؤرخين

المسلمين أنفسهم والتشكيك في معلوماتهم وصدقهم، **وبالتجزئة** وهي محاولة تجزئة التاريخ الإسلامي إلى أوصال وأشتات وكأنها لا رابط بينها كالتوزيع الإقليمي والعرقي ونحوه، فكل هذه الوسائل والحملات تسعى إلى تدمير تاريخنا الإسلامي ومحو معالمه النيرة وإبعاده عن مجال القدوة الحسنة والتربية الصحيحة.

لذا ينبغي على المؤرخ المسلم معرفة هذه الوسائل والتنبه لها، ومعرفة الذين تابعوا المستشرقين في آرائهم ومناهجهم وعدم التلقي منهم إلا بحذر شديد، فإذا كان علماؤنا - رحمهم الله - قد نقدوا كثيراً من الرواة وضعفوا رواياتهم بسبب أخذهم عن أهل الكتاب وروايتهم الإسرائيليات، فإنه ينبغي لنا التوقف في قبول أقوال وتفسيرات من يتلقى من المستشرقين بل إسقاطها وعدم اعتبارها إلا بدليل وبرهان واضح[1].

ولا يسعني في نهاية هذا الكتاب، إلا أن أقف بقلب خاشع منيب بفضله وكرمه وجوده، متبرئاً من حولي وقوتي، فالله هو المتفضِّلُ وهو المكرم، وهو المعين، وهو الموفِّقُ، فله الحمد على ما منّ به عليّ أولاً وآخراً، وأسأله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل عملي لوجهه خالصاً، ولعباده نافعاً، وأن يُثيبني على كل حرف كتبته، ويجعله في ميزان حسناتي، وأن يُثيب إخواني الذين أعانوني بكافة ما يملكون، من أجل إتمام هذا الجهد المتواضع، ونرجو من كل مسلم يطلع على هذا الكتاب، ألا ينسى العبد الفقير إلى عفو ربه ومغفرته ورحمته ورضوانه، من دعائه فإن دعوة الأخ لأخيه بظهر الغيب مستجابة، إن شاء الله تعالى.

وأختم هذا الكتاب بقول الله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النمل: 19].

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(1) منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص (507).

الخاتمة

وبعد، فهذا ما يسره الله لي من جمع وترتيب وتحليل تضمنتها فصول هذا الكتاب فما كان فيه من صواب فهو محض فضل الله عليّ، فله الحمد حتى يرضى، وله الحمد عند الرضا، وله الحمد بعد الرضا، وما كان فيه من خطإ فأستغفر الله تعالى وأتوب إليه، والله ورسوله بريء منه، وحسبي أني كنت حريصاً أن لا أقع في الخطإ، وعسى أن أحرم من الأجر، وأدعو الله تعالى أن ينفع هذا الكتاب إخواني المسلمين، وأن يذكرني من يقرؤه في دعائه، فإن دعوة الأخ لأخيه في ظهر الغيب مستجابة إن شاء الله تعالى وأختم هذا الكتاب بقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: 10].

وبقول الشاعر أبو محمد القحطاني:

قل: إن خير الأنبياء محمد ... وأجل من يمشي على الكثبان
وأجل صحب الرسل صحب محمد ... وكذلك أفضل صحبه العمران[1]
رجلان قد خلقا لنصر محمد ... بدمي ونفسي ذانك الرجلان
فهما اللذان تظاهرا لنبينا ... في نصره وهما له صهران
بنتاهما أسنى نساء نبينا ... وهما له بالوحي صاحبتان
أبواهما أسنى صحابة أحمد ... يا حبذا الأبوان والبنتان
وهما وزيراه اللذان هما ... لفضائل الأعمال مستبقان
وهما لأحد ناظراه وسمعه ... وبقربه في القبر مضطجعان

(1) العمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

كان على الإسلام أشفق أهله ... وهما لدين محمد جبلان
أصفاهما أقواهما أخشاهما ... أتقاهما في السر والإعلان
أسناهما أزكاهما أعلاهما ... أوفاهما في الوزن والرّجحان
صديق أحمد صاحب الغار الذي ... هو في المغارة والنبي اثنان
أعني: أبا بكر الذي لم يختلف ... من شرعنا في فضله رجلان
هو شيخ أصحاب النبي وخيرهم ... وإمامهم حقًّا بلا بطلان
وأبو المطهرة التي تنزيهها ... قد جاءنا في النور والفرقان
أكرم بعائشة الرضا من حرة ... بكر مطهرة الإزار حصان
هي زوج خير الأنبياء وبكره ... وعروسه من جملة النسوان
هي عرسه، هي أنسه، هي إلفه ... هي حبه صدقاً بلا أدهان
أو ليس والدها يصافي بعلها ... وهما روح الله مؤتلفان
لما قضى صدّيق أحمد نحبه ... دفع الخلافة للإمام الثاني
أعني به: الفاروق فرَّق عنوةً ... بالسيف بين الكفر والإيمان
هو أظهر الإسلام بعد خفائه ... ومحا الظلام وباح بالكتمان
ومضى وخلى الأمر شورى بينهم ... في الأمر فاجتمعوا على عثمان
من كان يسهر ليلة في ركعة ... وتراً فيكمل ختمة القرآن
ولي الخلافة صهر أحمد بعده ... أعني عليّ العالم الرباني
زوج البتول أخا الرسول وركنه ... ليث الحروب منازل الأقران
سبحان من جعل الخلافة رتبة ... وبنى الإمامة أيما بنيان
واستخلف الأصحاب كي لايدعي ... من بعد أحمد في النبوة ثاني
أكرم بفاطمة البتول وبعلها ... وبمن هما لمحمد سبطان
غصنان أصلهما بروضة أحمد ... لله در الأصل والغصنان
أكرم بطلحة والزبير وسعدهم ... وسعيدهم وبعابد الرحمن
وأبي عبيدة ذي الديانة والتقى ... وامدح جماعة بيعة الرضوان
قل خير قول في صحابة أحمد ... وامدح جميع الآل والنّسوان
دع ما جرى بين الصحابة في الوغى ... بسيوفهم يوم التقى الجمعان

فقتيلهم منهم وقاتلهم لهم ... وكلاهما في الحشر مرحومان
والله يوم الحشر ينزع كل ما ... تحوي صدورهم من الأضغان
والويل للركب الذين سعوا ... إلى عثمان فاجتمعوا على العصيان
ويل لمن قتل الحسين، فإنه ... قد باء من مولاه بالخسران
لسنا نكفّر مسلماً بكبيرة ... فالله ذو عفو وذو غفران

وبقول الشاعر:

أنا الفقير إلى رب البريات ... أنا المسكين في مجموع حالاتي
أنا الظلوم لنفسي وهي ظالمتي ... والخير يدركني من عنده ياتي
لا أستطيع لنفسي جلب منفعة ... ولا عن النفس لي دفع المضرات
والفقر لي وصف ذات لازم أبداً ... كما الغنى أبداً وصف له ذاتي
وهذه الحال حال الخلق أجمعهم ... وكلهم عنده عبد له آتِ

وبقول الشاعر:

اطلب العلم ولا تكسل فما ... أبعد الخير على أهل الكسل!
احتفل للفقه في الدين ولا ... تشتغل عنه بمال وحول
واهجر النوم وحصّله فمن ... يعرف المطلوب يحقر ما بذل
لا تقل قد ذهبت أربابه ... كل من سار على الدرب وصل

(سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك)

obeikandl.com

أهم المصادر والمراجع

1 - المهدي وفقه أشراط الساعة، الدكتور محمد أحمد إسماعيل المقدم، الدار العالمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 1423هـ.

2 - الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال، الدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

3 - انتصار الحق مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية، مجدي محمد علي، دار طيبة، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

4 - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الإمام عبد الرحمٰن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.

5 - سنن سعيد بن منصور، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، 1420هـ - 2000م.

6 - مسند الدارمي، لأبي محمد عبد الله الدارمي، دار المغني، الرياض، 1421هـ - 2000م.

7 - تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

8 - التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م.

9 - في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، الطبعة الشرعية الخامسة والعشرون، 1417هـ - 1996م.

10 - مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع، د. علي السالوس، دار التقوى، طبعة 1417هـ - 1997م.

obeikandl.com

11 - نساء أهل البيت، منصور عبد الحكيم، المكتبة التوفيقية.

12 - تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قاطنيها العلماء من غير أهلها وواريديها، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 2001م.

13 - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن محمد بن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م.

14 - البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، دار الريان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

15 - الصحيح المسند في فضائل الصحابة، لأبي عبد الله مصطفى العدوي، دار ابن عفان، السعودية، الخبر، الطبعة الأولى 1416هـ - 1995م.

16 - الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق، د. علي محمد الصلاَّبي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1423هـ - 2002م.

17 - دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار إشبيليا، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م، الرياض.

18 - الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن علي بن حجر الهيثمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.

19 - الموسوعة الحديثية، مسند الإمام أحمد بن حنبل، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999م.

20 - الطبقات، لابن سعد، دار صادر، بيروت.

21 - عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، د. ناصر علي عائض حسن الشيخ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1413هـ - 1993م.

22 - السنة لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية، الطبعة الأولى 1410هـ.

23 - المدينة النبوية، فجر الإسلام والعصر الراشدي، محمد محمد حسن شُرَّاب، دار القلم - بيروت، الدراسات الشامية، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م.

24 - تاريخ الطبري، لأبي جعفر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

obeikandl.com

25 - سنن أبي داود: الإمام أبي داود سليمان السجستاني، تحقيق وتعليق عزت الدعاس 1391هـ، سوريا.

26 - سنن ابن ماجه، الحافظ أبو عبد الله محمد بن زيد القزويني، دار الفكر.

27 - سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار الفكر 1398هـ.

28 - سنن النسائي، أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار النسائي، بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، الطبعة الأولى 1348هـ - 1930م، دار الفكر - بيروت.

29 - الإحسان في صحيح ابن حبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ - 1991م.

30 - السلسلة الصحيحة، للألباني، المكتب الإسلامي.

31 - معجم الطبراني الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية 1406هـ - 1995م.

32 - السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

33 - شرح العقيدة الطحاوية، للعلامة محمد بن علي بن محمد الأذرعي، خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1391هـ.

34 - النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.

35 - صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م.

36 - صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1972م.

37 - صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر الطبعة الأولى، 1347هـ - 1929م.

38 - مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، دار الوفاء بالمنصورة، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

obeikandl.com

39 - المصنف في الأحاديث والآثار، للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة، طبع: الدار السلفية، الطبعة الأولى 1403هـ، بومباي الهند.

40 - المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، طبع: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.

41 - العواصم من القواصم، القاضي أبو بكر ابن العربي، تحقيق محب الدين الخطيب، إعداد محمد سعيد مبيِّض، دار الثقافة، قطر الدوحة، الطبعة الثانية، 1989م.

42 - تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين، تأليف د. محمد أمحزون، دار طيبة، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م.

43 - الإبانة في أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، طبعة الجامعة الإسلامية 1975م.

44 - الإمامة والرد على الرافضة، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق وتعليق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، طبع مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، 1407هـ.

45 - أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1346هـ.

46 - الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: نشاط آباد فيصل آباد، باكستان.

47 - الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ.

48 - عبقرية الإمام، عباس محمود العقاد، المكتبة العصرية - بيروت.

49 - خلفاء الرسول، خالد محمد خالد، دار ثابت، القاهرة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994.

50 - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.

51 - مسند الإمام زيد بن علي، جمع عبد العزيز بن إسحاق البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.

52 - صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى 1408هـ.

53 - صحيح سنن ابن ماجه للألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى 1408هـ.

54 - صحيح النسائي للألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م.
55 - مشكاة المصابيح للألباني.
56 - فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ - 1999م.
57 - مسند أحمد، تحقيق أحمد شاكر، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، 1368هـ.
58 - تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، دار بيروت، لبنان.
59 - جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد النمري القرطبي، دار الفكر، دار الكتب الإسلامية، 1402هـ.
60 - تاريخ الخلفاء للسيوطي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.
61 - صفة الصفوة، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، دار المعرفة، بيروت.
62 - التاريخ الإسلامي، مواقف وعبر، د. عبد العزيز عبد الله الحميدي، دار الدعوة، الإسكندرية، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.
63 - أدب الدين والدنيا للماوردي.
64 - الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي المكارم الشيباني، المعروف بابن الأثير، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ - 1989م.
65 - روح المعاني، للآلوسي.
66 - الزهد، للإمام أحمد بن حنبل.
67 - أصحاب الرسول، محمود المصري، مكتبة أبي حذيفة السلفي، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.
68 - نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
69 - مدارج السالكين، ابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1392هـ.
70 - تاريخ دمشق، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى.
71 - عدة الصابرين، وذخيرة الشاكرين، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

obeikandl.com

72 - التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق د. محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى 1410هـ، دار الفكر.

73 - معرفة الصحابي لأبي نعيم، تحقيق محمد راضي ابن حاج عثمان، مكتبة الدار في المدينة، ومكتبة الحرمين في الرياض، الطبعة الأولى 1408هـ.

74 - فقه التمكين في القرآن الكريم، د. علي محمد الصَّلاَّبي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.

75 - شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللألكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان الغامدي، دار طيبة، الرياض.

76 - المختصر من كتاب الموافقة بين أهل البيت والصحابة للزمخشري، تحقيق سيد إبراهيم صادق، دار الحديث، طبعة 1422هـ - 2001.

77 - الشيخان أبو بكر الصديق وعمر من رواية البلاذري في أنساب الأشراف، تحقيق إحسان صديق العمد، المؤتمن للنشر، السعودية، الطبعة الثالثة 1418هـ - 1997م.

78 - الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، فتحي عبد الكريم، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية 1404هـ - 1984م.

79 - روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الرابعة 1391هـ.

80 - الإدارة العسكرية في الدولة الإسلامية نشأتها وتطورها حتى منتصف القرن الثالث الهجري، د. سليمان بن صالح بن سليمان آل كمال، منشورات جامعة أم القرى.

81 - نهاية الإرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، مطبعة كوتسا توماس بالقاهرة.

82 - فن الحكم الإسلامي، مصطفى أبو زيد فهمي، المكتب المصري الحديث.

83 - المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله النيسابوري، بذيله التلخيص للذهبي، طبعة 1390هـ - 1970م دار الفكر.

84 - نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار البلاغة، الطبعة الثامنة، 1421هـ 2000م.

85 - مسند أبي يعلى، أحمد بن علي المثنى التميمي، تحقيق وتخريج حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق.

obeikandl.com

86 - مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت.

87 - الوسطية في القرآن الكريم،د. علي محمد الصَّلاَّبي، دار النفائس، دار البيارق، عمّان، الطبعة الأولى 1999م.

88 - الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، لابن عبد البر، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

89 - الغلو في الدين، د. الصادق عبد الرحمٰن الغرياني، دار السلام، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.

90 - المواعظ والاعتبار، أحمد بن علي عبد القادر المقريزي، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987م.

91 - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم الجوزية.

92 - تبصير المؤمنين بفقه النصر والتمكين في القرآن الكريم، د. علي محمد الصَّلاَّبي، دار الصحابة، الطبعة الأولى، 2001م.

93 - تفسير الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.

94 - السيرة النبوية، لابن هشام، دار الفكر بدون تاريخ.

95 - مروج الذهب ومعادن الجوهر، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، دار المعرفة، بيروت 1403هـ - 1982م.

96 - الشريعة، للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق د. عبد الله بن سليمان الدميجي، الطبعة الأولى، دار الوطن، الرياض، 1418هـ - 1997م.

97 - سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة 1410هـ - 1990م.

98 - إحياء علوم الدين، للغزالي.

99 - معالم السلوك وتزكية النفوس، عبد العزيز محمد عبد اللطيف، دار الوطن، السعودية، الطبعة الأولى 1414هـ.

100 - بدائع الفوائد لابن القيم، مكتبة الرياض.

openkandil.com

101 - صيد الخاطر، لابن الجوزي.

102 - الأخلاق والسير، لابن حزم.

103 - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام عبد الرحمٰن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.

104 - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت.

105 - تاريخ خليفة بن خياط، أبو عمر خليفة بن خياط بن أبي هبيرة الليثي، تحقيق أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ودار القلم، بيروت 1397هـ.

106 - الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م.

107 - الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين، د. عبد العزيز إبراهيم العمري، الطبعة الأولى 1409هـ.

108 - تاريخ العرب، مطول، د. فيليب حتي، ترجمة إدوارد جرجي، د. جبرائيل جبور، دار الكشاف، بيروت، 1949م.

109 - وقائع ندوة النظم الإسلامية، أبو ظبي، 1405هـ - 1984م.

110 - إعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، طبعة 1407هـ.

111 - تاريخ القضاعي، كتاب عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف، للإمام القاضي محمد ابن سلامة بن جعفر الشافعي، مطبوعات جامعة أم القرى.

112 - تاريخ القضاء في الإسلام، د. محمد الزحيلي، دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر لبنان، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م.

113 - شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق حسن تميم، مكتبة الحياة، بيروت 1964م.

114 - صحيح سنن أبي داود، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

115 - شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، بيروت، دار الفكر، طبعة 1401هـ - 1981م.

116 - المجموع شرح المهذب، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبعة الإمام بمصر.

117 - معجم الطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني، دار العربية، بغداد 1398هـ.

118 - المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس، للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، طبعة مصورة على الطبعة الأولى سنة 1313هـ، مطبعة السعادة.

119 - إعلاء السنن، للمحدث الناقد ظفر أحمد العثماني على ضوء ما فاده الإمام الفقيه الشيخ أشرف علي التهانوي، بتحقيق وتعليق عبد الفتاح أبو غده - منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان.

120 - المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، طبعة بالأوفست 1323هـ، دار صادر، بيروت.

121 - مقاصد الشريعة الإسلامية، د. محمد سعد اليوبي، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998.

122 - عصر الخلافة الراشدة، د. أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1414هـ - 1994م.

123 - الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الله دراز، دار الباز، مكة المكرمة.

124 - تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، عن طبعة حيدر آباد.

125 - الإنصاف فيما وقع في تاريخ العصر الراشدي من خلاف، د. حامد محمد الخليفة، مطابع الدوحة، المدينة الرياضية عمّان، الأردن، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.

126 - الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، تحقيق د. علي نويهض، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

127 - تهذيب تاريخ دمشق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1407هـ - 1987م.

128 - مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، يحيى إبراهيم اليحيى، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى 1410هـ.

129 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بدون تاريخ.

130 - منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد، مؤسسة قرطبة.

131 - الثقات، محمد بن حبان بن أحمد، مكتبة مدينة العلم، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1393هـ.

132 - فتنة مقتل عثمان بن عفان، محمد عبد الله الغبان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م.

133 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف عبد الرحمٰن المزي، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

134 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1271هـ.

135 - تفسير التابعين، عرض ودراسة مقارنة، د. محمد عبد الله علي الخضيري، دار الوطن، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.

136 - أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ، د. إبراهيم علي شعوط، المكتب الإسلامي، الطبعة السادسة 1408هـ - 1988م.

137 - الفتنة الكبرى - علي وبنوه، طه حسين، دار المعارف بمصر 1966م.

138 - الأساس في السنة وفقهها، سعيد حوى، دار السلام، الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م.

139 - التفسير الصحيح، موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، د. حكمت بن بشير ابن ياسين، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.

140 - دعاوى الإنقاذ للتاريخ الإسلامي، سليمان العودة، رسالة نشرت على الإنترنت.

141 - تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، بيروت، دار إحياء التراث.

142 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر.

143 - وفيات الأعيان وأبناء الزمان، لابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

144 - البيان والتبيين للجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، دار الخانجي بمصر، 1388هـ - 1968م.

145 - ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
146 - لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت الطبعة الثانية 1390هـ.
147 - المجروحين من المحدثين والضعفاء المتروكين، لابن حبان البستي، محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.
148 - عبد الله بن سبأ الحقيقة المجهولة، لمحمد علي المعلم.
149 - الخوارج والشيعة، يوليوس فلهاوزن.
150 - العقيدة والشريعة الإسلامية، جولدتسهير، أجناس، ترجمة د. محمد يوسف موسى وآخرون، القاهرة، دار الكتب الحديثة.
151 - تاريخ الأدب العربي في الجاهلية وصدر الإسلام، نكلسن، رينولد، ترجمة صفاء خلوصي، بغداد، مطبعة المعارف 1388هـ - 1969م.
152 - عقائد الشيعة، رونلدسن، دوايت، تعريب (ع م) القاهرة، مكتبة الخانجي 1365هـ - 1946م.
153 - عائشة والسياسة، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1391هـ - 1971م.
154 - الدولة الأموية، يوسف العشي، دار الفكر، الطبعة الثانية 1406هـ - 1985م.
155 - أحداث وأحاديث فتنة الهرج، د. عبد العزيز دخان، رسالة دكتوراه بفاس بالمغرب لم تطبع.
156 - المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق نور الدين عتر.
157 - التاريخ الكبير للبخاري، مؤسسة الثقافة، بيروت.
158 - دور المرأة السياسي في عهد النبي والخلفاء الراشدين، أسماء محمد أحمد زيادة، دار السلام، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.
159 - الإمامة والسياسة، المنسوب لابن قتيبة، مؤسسة الحلبي، القاهرة.
160 - لمع الأدلة في عقائد أهل السنة، للجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، بتحقيق فوقية حسين محمود، الناشر الدار المصرية.
161 - العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط، د. سليمان بن سالم بن رجاء السحيمي، مكتبة البخاري، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م.

162 - إفادة الأخيار ببراءة الأبرار، محمد العربي التباني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1984م.
163 - أعلام النصر المبين، لأبي الخطاب بن عمر بن الحسن بن دحية الكلبي، تحقيق د. محمد أمحزون، دار الغرب، الطبعة الأولى 1998م.
164 - أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة الشعب.
165 - تقريب التهذيب، لابن حجر.
166 - الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، الحافظ أحمد بن عبد الله الجرجاني، دار الفكر للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.
167 - الأنصار في العصر الراشدي، سياسياً وعسكرياً وفكرياً، د. حامد محمد خليفة، رسالة دكتوراه من كلية الآداب في جامعة بغداد، لم تطبع، من صورة مصورة.
168 - نسب قريش، أبو عبد الله الزبيري، دار المعارف، القاهرة.
169 - التاريخ الصغير للبخاري، محمد إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى 1406هـ، دار المعرفة، بيروت.
170 - أنساب الأشراف، لأبي الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري.
171 - كتاب أهل البغي من الحاوي الكبير، لأبي الحسن الماوردي.
172 - المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، للحافظ أبي عبد الله محمد عثمان الذهبي، مكتبة دار البيان، حققه وعلق عليه: محب الدين الخطيب.
173 - سير السلف، لأبي القاسم الأصفهاني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.
174 - أهل الشورى الذين اختارهم عمر رضي الله عنه، رياض العبد الله، دار الرشيد، بيروت دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م.
175 - عمدة القاري، شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني.
176 - تحفة الأحوذي بشرح الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمٰن المباركفوري، مطبعة الاعتماد، نشر محمد عبد المحسن الكتبي، تصحيح عبد الرحمٰن محمد عثمان.
177 - دراسات تربوية في الأحاديث النبوية، للأعظمي محمد لقمان الأعظم الندوي، دار العيكان، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.

178 - الزهد، لابن المبارك.
179 - الزبير بن العوام، الثروة والثورة، عبد العظيم الديب.
180 - فرسان في عصر النبوة، أحمد خليل جمعة، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م. اليمامة، دمشق.
181 - معاوية بن أبي سفيان، صحابي كبير وملك مجاهد، منير الغضبان، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة 1417هـ - 1996م.
182 - الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين - بيروت لبنان - الطبعة السادسة، 1984م.
183 - إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، 1399هـ، نشر المكتب الإسلامي.
184 - مسند أحمد مع الفتح الرباني، للساعاتي، أحمد عبد الرحمٰن الساعاتي، في ترتيب الإمام، مطبعة الفتح الرباني بالقاهرة، الطبعة الأولى.
185 - تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مراجعة: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، 1384هـ - 1964م.
186 - عمرو بن العاص الأمير المجاهد، د. منير محمد الغضبان، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى 1420هـ.
187 - عمار بن ياسر، أسامة بن أحمد سلطان، المكتبة المكية، السعودية، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.
188 - قصص لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى1420هـ - 1999م.
189 - تنزيه أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان، لأبي يعلى محمد الفراء، تحقيق دار النبلاء عمان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.
190 - أبو موسى الأشعري، الصحابي العالم المجاهد، محمد طهماز، دار القلم، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991 دمشق.
191 - أنس بن مالك الخادم الأمين، عبد الحميد طهماز، دار القلم، دمشق.
192 - مناقب عمر، لابن الجوزي.

193 - مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي، والخلافة الراشدة، محمد حميد الله، دار النفائس، الطبعة الخامسة 1405هـ - 1985م.

194 - صحيح السيرة النبوية الصحيحة، د. أكرم العمري، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م، مكتبة المعارف والحكم بالمدينة المنورة.

195 - السيرة النبوية الصحيحة، د. أكرم العمري، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م، مكتبة المعارف والحكم بالمدينة المنورة.

196 - السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، محمد أبو شهبة، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة 1417هـ - 1996م.

197 - صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للألباني، دار الصميعي، السعودية، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.

198 - من معين السيرة، صالح أحمد الشامي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1992م.

199 - إتمام الوفاء بسيرة الخلفاء، محمد الخضري، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

200 - فتوح الشام، محمد عبد الله الأزدي، تحقيق عبد المنعم عبد الله عامر، نشر مؤسسة القاهرة 1970م.

201 - سفراء النبي ﷺ، محمود شيت خطاب، مؤسسة الريان، دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

202 - عمرو بن العاص، عبد الخالق سيد أبو رابية، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.

203 - عمرو بن العاص، عباس محمود العقاد، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1969م.

204 - المراسيل، لابن أبي حاتم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1397هـ.

205 - التاريخ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث.

206 - الأحكام السلطانية، لأبي يعلى: محمد بن الحسين، تعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية/ بيروت 1403هـ.

207 - الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، محمد خير هيكل، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م.

208 - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، مؤسسة الخانجي 1382هـ.

209 - عقيدة الإمام ابن قتيبة، د. علي بن نفيع العلياني، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى 1412هـ - 1991م السعودية.

210 - المعارف لابن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، الطبعة الثالثة، دار المعارف مصر.

211 - مختصر التحفة الاثني عشرية، للسيد محمود شكري الألوسي، مكتبة إيشيق، إستانبول، تركيا 1399هـ - 1979.

212 - السيف اليماني في نحر الأصفهاني، وليد الأعظمي، الطبعة الثانية، 1410هـ - 1989م، دار الوفاء، مصر.

213 - منهج كتابة التاريخ الإسلامي، محمد صامل العلياني السلمي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.

214 - أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، د. عبد العزيز محمد نور ولي، دار الخضيري، المدينة النبوية، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

215 - منهج المسعودي في كتابة التاريخ، سليمان بن عبد الله المديد السويكت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1986م.

216 - تاريخ عمرو بن العاص، حسن إبراهيم حسن، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1340هـ - 1922م.

217 - الشيعة والسنة، إحسان إلهي ظهير.

218 - دراسات عن الفرق وتاريخ المسلمين، د. أحمد محمد جلي، شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1406هـ.

219 - الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح، مصر.

220 - أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله، للسالوس علي أحمد السالوس، دار وهدان للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى 1402هـ.

221 - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية 1383هـ.

222 - النهاية في الفتن والملاحم، لابن كثير، دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة 1423هـ - 2003م.

223 - النهي عن سب الأصحاب، للمقدسي، محمد عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الرحمٰن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

224 - الفكر الشيعي والنزعات الصوفية، كامل الشيبي، مكتبة النهضة، بغداد، مطابع دار التضامن 1386هـ.

225 - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي، مكتبة المثنى، بغداد 1388هـ - 1968م.

226 - الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، حامد عبد الماجد قويسي، الطبعة الأولى 1413هـ - 1993م، دار التوزيع والنشر الإسلامية.

227 - الخوارج، دراسة ونقد لمذهبهم، ناصر بن عبد الله السعوي، دار المعارج الدولية، الرياض، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

228 - ظاهرة الغلو في الدين في العصر الحديث، محمد عبد الحكيم، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م.

229 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، الطبعة الثانية، القاهرة 1402هـ.

230 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن محمد المقري الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

231 - الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، للحافظ قوام السنة أبي القاسم إسماعيل الأصبهاني، د. محمد ربيع مدخلي، ومحمد بن محمود أبو رحيم، دار الراية، الطبعة الأولى 1411هـ.

232 - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1402هـ.

233 - الرواة الذين تأثروا بابن سبأ، د. سعد الهاشمي، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.

openkanal.com

234 - الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان طبعة أولى 1403هـ.

235 - الرسالة التدميرية لابن تيمية، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1391هـ.

236 - الملل والنحل، لأبي الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: الأستاذ أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1413هـ.

237 - روايات تاريخ الصحابة في ميزان الجرح والتعديل، د. عبد العزيز صغير دخان، طبعة أولى 1998م، الشوكاني باليمن.

238 - اليهود في السنة المطهرة، عبد الله الشقاري، دار طيبة، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

239 - الزبير بن العوام الثروة والثورة، الدكتور عبد العظيم الديب، مكتبة ابن تيمية، البحرين.

240 - الخليفتان عثمان وعلي بين السنة والشيعة، أنور عيسى، لم تطبع.

241 - عثمان بن عفان، صادق عرجون، الدار السعودية، الطبعة الثالثة 1410هـ - 1990م.

242 - مجلة البحوث الإسلامية، العدد العاشر.

243 - فتنة مقتل عثمان، محمد عبد الله الغبان، مكتبة العبيكان، السعودية، طبعة 1419هـ.

244 - عثمان بن عفان الخليفة الشاكر الصابر، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1412هـ - 1991م.

openkanal.com